


مجمع الفائز والبرهان ج ٢ (از صید و نباحه تا مال گیت)
از احمد اربیل

۸۲۱
۱۸۵
۲۱.۹۰۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب مجمع الفائز والبرهان ج ٢		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱.۹۰۵
شماره اختصاصی (۵۲۱) از کتب اهدائی: کمزاده		

مجمع الفائذة والبرهان ج ٢ (از صد و نواستاد و نواستاد کتاب)
از احمد اربیل

۵۲۱
۲۱.۹.۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب مجمع الفائذة والبرهان ج ٢		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱.۹.۵
شماره اختصاصی (۵۲۱) از کتب اهدائی: بسم زاده		

@yahoo.com

[illegible][illegible]

3.

۲۰

5

۲۵

[illegible][illegible]

三

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible][illegible]

[illegible]

التي هي كذا لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
مصدق من حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
عزير في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
السلام في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ويعتبر في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
يوجد في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ومر في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
جيش في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
لغير في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ابا عبد الله في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
من في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
مصدق في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
وليس في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
يكون في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
اذا في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ما في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ولم في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
بغير في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الموجود في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
التم في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
عليها في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الفرقة في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الكافة في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
على ذلك في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
مصدق في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ان في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
وقد في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
والبلدة في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
بما في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
من في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الشرع في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
عليه في حقه قال لا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...

فذكر في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
وسميت في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
كان في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
والحر في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
فالتاريخ في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
يبدو في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
شأن في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
وجاء في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الذي في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
اشترط في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
البيع في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
فقال في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الا في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
خرجت في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
من في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
خلو في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ناش في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
مثل في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
فالتاريخ في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
ان في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
العادة في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
حادة في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
والقصة في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الشأن في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
المخوف في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
بغير في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
اجام في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
عزير في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
الحديث في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
بما في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...
في حقه ولا يحسن في حقه ولا يحسن في حقه...

[illegible]

[illegible][illegible]

25

[illegible]

[illegible]

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible][illegible]

ولا يلزم ان يكون انما هو لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
على قلوبهم فهم لا يفقهون في قوله لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
لهم لغرض جسد الارض ولا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
هذه الخرج من السكينة ولا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
بما يشربون من الماء ولا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
من غير جسد الغرض بين ما فيه وما ذكره لان الغرض من الماء لا يخرج من الخارج بل يخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
الزهر والدم وان سلب الماء فالداء الغرض من الماء لا يخرج من الجسد بل يخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
فخرج من الماء والدم وداء يخرج من الجسد وهو طاهر من غير جسد فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
كما ارجاه البتة وان داخل في البنية فلهذا قيل يخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
فقال في الخط **قوله** وحسن البنية في الطعام وان دخل غير كل شيء حرم وكذا ما قيل يخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
يكن طاهر الى ان يخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
لا يكون والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
وبل جسد الجاهل من الماء والطين واما ما قيل يخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
حقيق من اين حال الدنيا والحيوان فالاكل في انفسهم ولا يعلمون انهم يخرجون من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
على صفة من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
ويؤيد هذين من خارجة في السقف لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
وقال في جسد المشرك قوله تعالى انما المشرك نجس وقد ثبت كونه الذي يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
انصارى في المسبح والحق في قوله جسد المشرك وقد ثبت كونه الذي يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
دلالة انما لا يدخل في جسد المشرك بل يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
قال في القاموس النجس بالفتح والكره بالضم ضد الطاهر لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
او جسد المشرك بل يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
الافروقة والافروقة في قوله جسد المشرك وقد ثبت كونه الذي يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
كانت في المشرك بل يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
الى سببها وعلى كل طرف من الشئ الى الجسد من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
في الدنيا التي شرب فيها الخمر وذلك لان كل الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من الجسد والباطن من طاهر فخرج من
والكل في الدنيا سلبا عن سلبين على انفسهم لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
يأثم من مع الزهر وان كانت يفسده هي مع غيرها فيجعل الكراه التي هي جسد في بعض الجاهل القادر ضلها كما سمعنا واما
فانما انزب طهارته بالزهر معهم في فرائض واحد وضاع عنهم التي لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
وامت الاخبار بالذليل على عدم الجسد في كونه واظهره لان الاول قد مثل في حقيقته اسمعيل بن جعفر ان قلت لا يابس
انما فعل في طعام اهل الكتاب فقال لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
انهم ولكن تركوا في غيرهم لانهم لم يفسدوا في غيرهم وانما يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
على وجه تلك الغرض وجعل الكراه في الاستواء في الخمر كما في الاول وفي غير ما يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا
فالسبب انما هو اصل الارض فقال لا يابس من بله صريح في قوله ولا يستعمل في المشرب والطاردة قال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان شربوا

[illegible]

۱۲

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

والفكر المستبشر الزجاجة فانه عند الزيادة على الصادق عشر اشبار البسته ذكره زعموا وكانت منها المائتين بقصد ذكرنا وامل
ورداين يورثهم من غيرهم قال ابو الحسن اشبارا ذكره ما فيه شافع الطائفة البصية والصنف والشعر ابو رولان
الخير كاهله على كسره ومنه ما ذكره ابو جابر في النسخة ما ذكره في الجوس واهل الكتاب لا يقرنون البسته والخزير من غير حمل
منه رولان يورثهم من غيرهم والحق وبغضنا غلظ من ذهب قتال ويدل على حكم البصية فقط بصيغة ما ذكره ابو جابر في نسخة
صنعته خرجت من است وجابه منه قال ان كانت اكل الجبل البسته فلا يها وجها فاما في ذوات البسته فترسم اناس
البصية بعد عدم اكلها بالام بكس الشعر لا غلظا فبطوة صفر من ذواته في عسله قال الشعر وفي نسخة
كلمات لا يكون بيتا فالسنة البصية في حق من اكلها البسته فالسنة البصية في حق من اكلها البسته وان كانت البسته
بغيره وكذا بقوله كانه يجمع على طينها طين الاصل والحق ورواية عدم اكل البصية على البسته فطها في الحيا في ولا يلبسها
بصية ورواية الجمع احوال الخاصة بدون ذلك الشعر اخرجت البسته ورواية البصية في ذوات البسته في ذوات البسته قال البسته
يلو البسته في حق طينها وكما قلت في نسخة من البسته باهله لا يصبغها كان من السعال الصدوق وان شعر البسته في نسخة
الفرق من البسته في حقها ان شاء الله وما في ذوات البسته في حقها في نسخة من البسته باهله لا يصبغها كان من السعال الصدوق وان شعر البسته في نسخة
الفرق من البسته في حقها ان شاء الله وما في ذوات البسته في حقها في نسخة من البسته باهله لا يصبغها كان من السعال الصدوق وان شعر البسته في نسخة
الفرق من البسته في حقها ان شاء الله وما في ذوات البسته في حقها في نسخة من البسته باهله لا يصبغها كان من السعال الصدوق وان شعر البسته في نسخة

[illegible]

sr@ya

فقط دمی اجا، انما سینه
الان اهل الجبل سفل عشیر
مد الثوب وهو حر وینما
له الما من الزجیر نال
اعزنا علی کل بیان من الخان
لود العیون المنکشف
الذین اوعی ذلک

51

<http://fb.com/ranajabirabbas>

طوبى لمن سلك طريقك
عليه من الصبر والجلد والجاهل
والأحمق من أن يسأل
نفسه غيباً

10

مطبعة

والتخلص من الحلال فيجوز شرها
لذلك لا للشفا، وحصل ابن
المنذر والكندي والبعث
ونقلها لمطالع حفظ
نصف ٢

۴۴

فذلك ولأن الظاهر على تقدم الفقرة على الفقرة الأولى ان يفسد المال كما كان الان يحس جلد حتى انما ينكح الزوجه والوجه
مع الفقرة لأن التامس يكون على ما هو والفضل والقول على عدم احتفال الغير الا بغير نص ولا اذا سطر لأن الفرض
الفقرة ويجوز عليه حفظ النص بما أمكن من المال بغيره فسمان من غير من الفقرة حال ادراكه ان ذلك بل الظاهر في اجاب
وجوب ان يراه وبذلك انما لا يفسد ولكن لا يلزم الزمادة لعدم الفقرة فيحصل ان يكون موقوفه حين الفقرة فيلزم
ذلك لا يمكن بالاعطاء اذ الفقرة فيحصل ان يكون مثل ما لا يكون فلا يستثنى له غير مستثنى اليه ونص في الفقرة
على تقدير ان لا يفسد عند ما يكون سوطا على فقه ما يترتب به حيث لا يفسد حاله من الفقرة لا يفسد انما لا يفسد الا اذا ادرك
غيره يفسد لم يفسد فلو انما يفسد لعدم الزمادة بعدم الفقرة فيحصل انما لا يفسد في جميع فلا يفسد في جميع فلو انما يفسد
بغيره وجوب الزمادة ايضا مع عدم الفقرة من فالفقه وجوبها في جميع الفقرة كسائر الفرض في جميع فلو انما يفسد
الفقرة مطلقا في جميع الفرض مع عدم الفقرة ايضا كما ذكرناه من الاحوال والظاهر ان هذا الفرض حيث ذكره في المصنف ولا
يرجح ولم يفسد فاما قوله في قوله وجوبها مع عدم الفقرة لا يفسد له عليه في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد
فالفرض ان لا يفسد وان كان ذلك في الحاله في قوله في قوله لا يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد
عليه فان لم يفسد احد في جميع الفرض في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
شئ في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
واجب الا سطر في جميع الفرض وانما في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
فما لم يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
حر انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
به لو وجد الشرع وجوبه في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
والثاني لا يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
بغيره وانما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
محاف بنا على احتساب اصل المذهب ولعل ذلك على علم القضاة فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
الشرع ولا يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
معدود الوالم يدل على غير المصنف في قوله وانما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
العوض في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
النفس والجرح ويضيق للمال فيمكن فيه بما اذا لم يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
اكثر اليه لا يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
ويوجب العوض ايضا على الظاهر وان غير المذهب مع به في الفرض العوض في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
واخلا في المصنف على اليه لا يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
لغير الطبع من الفاحشة والورع واحكام الفرض الذي هو يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
المينه وفي الثانية ايضا يحتمل المار والفرض مع به في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
ذلك لم يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
في جميع الفرض المينه والالفرض وغير ذلك في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
لانما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع
لم يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع فلو انما يفسد في جميع

[illegible][illegible]

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

ب
ل
الطبعة

على زيادة السيد يكون مع الزيادة في الخلقة يكون اسباب تلك الزيادة لا السيد وبالجملة ان يكون اسباب الطلوع
مع زيادة السيد في الخلقة فان كانت الزيادة سببا لا اسبابا بالسيد فقط والزيادة في الخلقة
الحاصل على الارض والخلع من طرفة عين زيادة نصيب العلم على السيد فان كان مع كل واحد من الاخوة الحاصل على الارض
الى السيد في سبب الطلوع للام على الارض اسنان يعلم اوبه وان كان معها ربح والامر بالعلم فاسباب الطلوع للام
لا يوجد دون الارض والزوج باخذ النصف والدم الثلث ويبقى للرب السيد فقط فاحل شرطه ان يكون له
المسبة على الارض ان يعلم اوبه بالارض وهو السيد منقسم منها نصف على كل واحد نصف السيد وهو هذا مع عدم
الحجب بها الى السيد والزيادة اسبابا لها على الارض فقط ولكن ينبغي ان لا يرد دليل السند والكم بمقتضاه ويجوز
بيان عدم ارث الاخوة مع الارض في ذلك على الاخبار وعدم كونه هو الميراث بل ان يكون اخاه او لغيره خلاف
الذين الميراث وهو يحل الفاضل سهم الثلث وكل واحد من الاخوة في الطلوع الميراث ثلثي وليس في
في بعض افراد ويكون معها دليل على غير ذلك الطلوع ليدرك ان كان الفعل بالارض بسلطان
السيد مع الولي نزل على السيد في ذلك الميراث سهم الولد وكل واحد من الاخوة في ذلك الميراث ثلثي وليس في
جل للدم الثلث مع عدم حجب السيد منه والارث في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
بالاخبار ايضا في بعض افراد الطلوع بعد الزيادة في السيد من غير سبب في بعض افراد الطلوع في بعض افراد الطلوع
ما دون ذلك من غير سبب في بعض افراد الطلوع بعد الزيادة في السيد من غير سبب في بعض افراد الطلوع في بعض افراد الطلوع
ولا قال بولده بل على الارض انهم كانوا في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
لا الارض بل على الارض انهم كانوا في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
ان كل واحد من الاخوة الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
مثل سهمه وسبب ذلك ان يكون مثل سهمه عليهم فان الولد وكل واحد من الاخوة في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
شيئا اصله وان شربهم بالشرير عليهم فان الولد وكل واحد من الاخوة في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
ويقال عليه ايضا ان كل واحد من الاخوة الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
سخره ولا يرث مع كل واحد من الاخوة الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
والارث غير الميراث وهو هذا وما يدل على ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
قال الله سبحانه والارث غير الميراث وهو هذا وما يدل على ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
وهو يحجب في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
نزل الله وانه للزوجة النصف ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
وما اسبابها فلكم قاله عز وجل في الارض والارث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
على اربعة اسهام فاسباب ثلثي اسهم فلكم قاله عز وجل في الارض والارث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
مثل خمسة عشر من عشرة وارة قاله عز وجل في الارض والارث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
الفرع ثلثي اسهم فلكم قاله عز وجل في الارض والارث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
غير خمسة عشر من عشرة وارة هذا هو الحق الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي
والارث ثلثي فلكم قاله عز وجل في الارض والارث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي وليس في ذلك الميراث ثلثي

فانظر الى هذا الكتاب الذي هو كتاب
تفسير القرآن الكريم

فرايد ونفريهم بآبائهم كالحمل عليه ولهم نفذ الامن مثل الامن فاخذ الشق وان البنت شها باخذ الشك وكأتم فقلوا الى الفيد
في اصل الارث وشبهه والى الاصل والاضمار في الصبي حيث كانت بعتان اولاد اولاد مائة اولاد فهي مثل اولاد
المخلو والصبية اذ دلوا ما فيها من مصلح ولا تخرج من ما تقدم من ناول الشيخ وغيره في قوله ولاد اثني عشرها ويمكن
القول بانهم ولد حكمهم حكمهم في القسم مثل حظ الانثى كما هو ظاهر مني الى ابيهم ويكون الخبز فاخذ اصل الاثني عشر
لهم فاذ فيهم خمسة عشر حتى ينفقوا فان ذلك فاعلم مثل ان الذكر مثل حظ الانثيين طالعنا في اولاد ولد له صبي واحد
كأبني وبالجملة بالنسبة اليه افضل والمناظر في كون حصته مثل اولاد اهل الذكر مثل حظ الانثيين لا يصيب من غريب
به خلاف هذه الصيغ وان كان هذا الصاء لا يملكه من اصلها يعني في قوله في ثلث اصل الارث والاصل ان المسئلة
مشكلة والقول ظاهر في ذلك كالمناظر في اصل انهم مع كابوين لا يولدون غريب واكثره واشهره في قوله ولكن يفتقر
ونجعلهم مثل اولاد مائة في بعض النسخ واحدا للخصه ايضا الذي من مثل حظ الانثيين ولا يولد في الاضمار مع اولاد
قوله بعض مقام الزن فاخذ الارث والنصف للذكر مثل حظ الانثيين ولكن بعضه حصته من سهم من سهم اخر مع ان
ولد الولد بعض فاخذ الارث كما في غريب به ولكن بغير ان كان ذكرا فاخذ حصته المذكور ان كان انثى فاعطى
مثال في بيان المذاهب في اولاد اولاد ثلثة الاول مذهب الصنف وهو ما جاء فيهم مع كابوين في الارث ما فيها
واحد ما تقدم من سهم مع كابوين نصيب بانهم ولا اثني عشر في سهمها ومعهما في سهمها الا في النسخ من غير
من ولد بانهم في اصل نصيبهم وهو المشهور وهو لا يختلف عند المأثور والثالث يرضون معها ومعنى ما نصيبهم في النسخ
الى السدي كما في غير مثل اولاد الصنف في كل سهم للذكر مثل حظ الانثيين وبالجملة انهم اولاد كان مائة في سهم
وان اذ رغبوا في ان يولد غريب كغيره خلاف المشهور ويلزم من كلام السدي ان ولد الولد ولا يصفى اجماعا عندنا
ومنفق عليه ينال مثل ولاد ولد مع ابنته ولاد ولد مع اولادها كان ذكرا وانثى او مختلفين
كان الولد الاول ادمه او ادمه او عند ارجاءه او اذ اظهر وهو الغريب وكل كثر في اولاد الولد مع ابنته في الولد
يجمع ولاد الولد وكله يجمعان يكون الحق في كل سهم من اولاد الولد مع في سهم من سهم في الولد في كل السهم المتبقية
عليها وان كل غريب من البعيد طفا الزم اسنن مثل الابوين لا تمنع ولاد الولد مع الغريب والعد على اهل المشرك ولد
تعدت واثنا عشر الزوج والزوج مع ابنته مع ابنته مع ابنته على الابوين كابا لهم وجه حكمهم اولاد الولد بنت
نصيبهم الا بعد الولد وهو في سهمهم ولا يصفى فيكون حكمهم اولاد ابنتهم كغيرهم في كل من اولاد
الابوين يعني فاخذ الثلث اولاد البنت نصف بالسويان كافي فاعلم ان كان كافي فاعلم ان كان كافي فاعلم ان كان كافي
حظ الانثيين لقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وتعلق بعض الصحاح كونه بينهم بالسوية مطلقا وجبه عواظهم وكذا
ان اخذ الشق اولاد الابوين يصفى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهو غير اذ اخذوا فيه وهو مطلقا من كونهم اولاد يكون
حكمهم حكم اولاد الصلب فاعلم ويصح اولاد كل من يغرب في سهم من سهم اولاد الصلب جميع من يغرب بالابوين
الى البنيان لا يمتنع كابوين فقط ومنع من سواهم الا اذا كان من غريب ما هم مثل اخذ البنت واحدة والاعم والاعوان
واولادهم ومعنى ايضا يغرب بهم مثل اولادهم وهم اولاد الولد والابوين على اولاد اولاد من يغرب بالابوين كاخذه
والاحاد والاعم وغيرهم مثل من غنم وكل ذلك واضح فاعلم انهم في كل من يغرب في سهم من سهم اولاد الصلب جميع من يغرب بالابوين
مع الابوين بانهم في كل من يغرب بهم بالبنت بينهم ايضا في سهمهم وفيه ولكن ذكره ليعلم بانها الطوية
اي يغرب في البنت واثنا عشر من يولد له الذي من اباه وامه واما ما قبلت وجعلت في غير ابوين على الارث
بما سدد كقول ان زاد نصيب من السدي الاصل فلا بد ان يكون الابوين ساقطين في الطوية وانما يكون اهل البيت
اصلا فاذا كان الارباء مثل السدي في سهم الطوية هذا ظاهر العبارة فجعلنا كما ذكره البعض ان يكون استخرا يسقطون ساقطين

من الشئ الكثير الماسك ٢

والخاوية لا ياباها وليس اسم الولد والخال ذلك هو الولد وكان أصل الأمر الذي ذكره الشيخ داود بن رباح بن العثم الملقب
عنه أنه ولد لأب له بها كثر فقد ذكره في كتابه وقال ابن أبي عمير عن عطاء بن رباح أنه ولد لعنه وأبوه كان في طريق النفس
وفي طريق رجب وروى ابن سنان عن ابن جابر عن عيسى بن مسلم قال قال ابن عباس عن علي بن حماد قال قال علي بن حماد
لها غير ذلك وإن كان يمكن دفع هذه الأمور بالظاهر ولكن في مقام المناظر وأخرج الفرائض عن عطاء بن رباح أنه ولد لعنه
ولا ياباها وعندها منها حينئذ ما وجدته أو ما كملها معاينة وروى ابن أبي عمير عن عطاء بن رباح أنه ولد لعنه
عن الفرائض عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر
فيكون شأنه ويولد عليه بعد ذلك على ما علمت من الكتب وكيفية ذلك فيكون شأنه ويولد عليه بعد ذلك على ما علمت
من الإجماع في الدعوى ظاهر لأن عموم أدلة من غيرهما مثل الدعوى وعدمه هو من الكتاب والسنة والإجماع وبذلك
على أدلة الجوزية التي يخرج من غير مثل الدعوى وبذلك كبره مثل حقيقة علي بن مسلم في أحد ما في الرجل يمتدحها من
لم يمتدحها قال لها نصف المهر ولها المهر كالمهر ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
التي يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
على الترتيب من الجاهلين وروى ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر
لها نصف المهر ولها المهر كالمهر ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
لا يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
ولم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
عندهم من وقت كتاب المهر على الرجل لظهور ما مراده من قوله استمره يعني عدم زواج آثاره وأحكامه إن كان له
بعد موته مثل المهر والدعوى الأصلية وانقضاه وتزويجه قبل الموت والزوج عدم جوان وطهارة زواجها
عليه أن وطهارة في المهر ويجعل العقد بعد المهر والصحة ولم يوافقوا وما رويتموه بل على ذلك إلا ما رواه
في إمامة قال ليس للمهر بزمان بطول ولأنه يخرج من قولهم دخل بها في زمان لم يدخل بها حتى مات في
بوصفه كخطأه باطل ولا يمتدحها ولا يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
فيكون كذا ما يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها من غير ما لم يمتدحها
لأن الحكم يصح عقد مائة ونسباً على غير مثل المهر لأن دفع موت بمعنى عدمه ونسباً في الصحة في تلك المدة مع طولها
من جهة أخرى وهو الموت من زواج السبا أيضاً قال لأنه نقلت زادات في باب وانكاحاً في إحصاء الحسن بن محبوب عن
بن ذريح عن زرارة بن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس
فإن مات في شهر لم يدخل على العقد ولا مهر لها ولا مهر لها ولا مهر لها ولا مهر لها ولا مهر لها ولا مهر لها
وفي صحيح وفي المهر من سبب أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس عن أبي أنس
مذكور وأن الطريق إلى الحسن صحيح ويظهر من القهرت زاده وهو قوله عندم فتأمل محل المراد بعدم الطلاق
المرتب بفصل الأمر وهو خارج كالمهر وعدمه ونسباً على غير ما رويتموه وأما ما تقدم من أنه يدفع ملاذ ذلك برئته
ودونه الحسن أن مات في ذلك المهر ولم يخرج من يد علي عليه السلام مثلاً في سبب إمام بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل طلق امرأته في طلاقه في سنة ثم طلق الثالثة وهو يرضى قال فلو تزوجها في سنة ما كان له أن يستأنس
القياس كما نهى فضل البغيا عن أبي عبد الله قال طلق الرجل المرأة في سنة وتزوجها في سنة ما كان له أن يستأنس
عليها إلا أن يرضى منه فقلت قال طلق الرجل المرأة في سنة وتزوجها في سنة ما كان له أن يستأنس
ولم يرضى عنها في سنة ما كان له أن يستأنس في سنة ما كان له أن يستأنس في سنة ما كان له أن يستأنس في سنة ما كان له أن يستأنس

[illegible][illegible]

[illegible]

يقتضي غلامه ثم يقول انه حيث شئت ليس من غير انك شئت ولا تجد غيرك شيئا وليست على ذلك ما تدعي بل ذلك غلط
انه انما يحل بالزاد كما قاله الاصحاب وانما يصح بعد فقد انفق البعاد انه لا بد من الشهاده كما نه الشك والافضل
بحال انه المربع فان معنى موافقه الضمان وغيره من الامور في الخلق ناهل **قوله** كان علم حاسم الحزم المنيث انما
الولاء والاعادة والامام يثبت بها كان غايها واما بعد عدم وارثه وحيث كان علم حاسم الحزم المنيث انما
فما لا يثبت اصله او يكون ولكن ما يثبت لما في من قوله انما يرفع اسلم الميث وقومها وهذا صحيح في تقدير القول بالولاء والامام
وان قيل بعدم الرد فلا يثبت في كل السابق فصح هذا القول في قول الله بالرد على الامام ودون الرد في حال الغيبة
عن قوله ناهل ثم كون ميراثه من اولاد له للامام هو الميراث من الوصا والفقهاء انهم اراءه كونه من خاصه وتكون خاصه
كالانفال واما رايه لانه من بيت مال المسلمين كما هو عند العامة وقال الصوفى في الغيبة كان الامام حائرا في ذلك
وان كان غايها هو علمه ونقله في الشئ المجد حمله في الفقر والمساكين مع ان نقله من قبل الامام المسلمين وملك
الميراث **قوله** النبي صلى الله عليه وآله قال ميراث من اولاد من بعدهم انما يرفع اسلم الميث وقومها وهذا صحيح في تقدير القول بالولاء والامام
وليست له اولاد فالانفال لا يرفع اسلم الميث وقومها وهذا صحيح في تقدير القول بالولاء والامام وليست له اولاد فالانفال لا يرفع
وتحقيقه في علمه صلى الله عليه وآله في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
كانه من بيت مال المسلمين في قوله صلى الله عليه وآله في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
لو يجرى وشقة وجع لم يرفع علم الغيبة من غيرهم اذ ان جلاله لا يرفع اسلم الميث وقومها وهذا صحيح في تقدير القول بالولاء والامام
بعد ذلك كلام الاصحاب اجمعين في نقله من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
فالتاسع ما دل عليه وارثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
قوله اصحابنا في الخبر الاول قال الامام وارث ميراثه له وما في جعفره من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
وانما يقال ذلك ان ميراثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
كان ميراثه لتمام المسلمين وما في جعفره من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
ابن رباب وما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وارثه له ولآله للامام وميراثه له وهذا يدل على ان الانفال له فانهم يريدون ذلك
وبل الشئ المنفرد ان ميراثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
عرفت فادله ورواه عن ميراثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
حرمه ورواه ميراثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
بميراثه للامام وميراثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
وارثه قاله ههنا في معنى اهل البيت فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
غايها قاله لاهل البيت مع ما يمكن لوارثه من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
في جعله من قبله لاهل البيت من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
على الشئ اضافت ما في بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
من بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
وان لم يزلوا في بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
وارثه انما في بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
في هذا ما في بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه
شعبه في بيت مال المسلمين في جعفره فالتاسع ما دل عليه وارثه من غير ان يكون له وارثه من غير ان يكون له وارثه

المسلمين
عالمهم

وكان الذي
في المصباح
في بيوتنا
محمدا

[illegible][illegible]

٢ اسم الاولاد ام لادكم
بسمه با نون ٢

هو السيد كورش اللادى بالفضل على
 طرسان لتسكن اهل الدار الوحي
 وردوا انهم بان الاسلام الخفي
 الصالح المشر لادان غير مش
 هذا وقد بعثنا بعض ما نكتب الى
 طرسان سنة الثالث
 نريه على علم الضمير الحي
 البلوغ والسلام ٣٣

اشترى ما عتق بدين شرعي من مال البسر وده الاثم ثم ذبحه بدمه وخرج سارحا واخرت الخويجك ان يقاتل الله
ما ذبح المبت في العتق واختار العتق لخصا فقال ان ما يضمنه صاحبه وان لم يكن هو المبت بدينه وهو ما دام اذنا به
لما ان يظلم ملكا بالعتق والارث المقتضى فيصير كخاضر الملك هو ذبحه في الماشي للشر هو الامام اذ لم يوجب على ما
يظهر في كلامهم اية انما يزيل الامام او القام مقام الامام... للعتق ايضا ان يذل والاعتق الى الاعاق والارث لغير
الشرا كما يدل عليه ما في بعض الرعايا المقتضية بدينه ودينه ثم والعتقات مثل الدين واعتقوب لوقت الحاكم
بكي يكون احسن الفدية ذلك ودينه العقل ان امس والارث لكل من يدينه ويقتل كونه اذ يكتسب منه دين المال والى
تجوز الظ وجوب الشرا والعتق كناية عن شرح في شرح الشارع ما به وجوب كفافه فيقتل كناية عن الملوكة كافي في ذل
العتق العتق ان يفتي كانه عليه **و** فيقتل كناية عن الشرا من الاعاق وحصوله بخر الشرا او مع تسليم الشرا كافي
فيقتل حصه الشرا على العتق ويدل عليه ما في حصة عبد اثنين مائة بدينه من ماله ثم يدين على ابها بدينه
المال ومن لم يدين بدينه فانها تملكه في الاعاق ان يخر الشرا ويمكن عمل النافذة عليه ما ان المراد بدينه بدينه او ان اذا
ارث الشرا المثلث للعتق بدينه عليه ان اشراه وعتقه وانه يخل في العتقات كانه ذواته وكله الا في ذل بدينه
لوجوبه في قضاها والارث لافاضل **و** بدينه العتق كانه **و** وجوب البيع الى المالك فلو ابتاع بدينه يبيع على الحاكم
ومن يقوم مقامه ويدل عليه بعض ما في مثل ذل بدينه عبد اثنين لطفه **و** فيقتل عدم وجوب راعه حوان اعطى
الكون بدينه ودينه عليه وان كان راسيا يبعه بالكر منه شرحه في شرح الشارع لافاضل الماشي في الرضا بالاله
على الشرا فانها يضمنه بالسوي فذلا بعد ذلك فان يبيع على مثل البيع مع ان خاله العتق او العتق والعتق
في تملكه للمال وان التوقي ما دون التمهيد بدينه ما في ذل بدينه عبد اثنين لطفه المقتضية بدينه بدينه بدينه بدينه
ان يبيع الى الجاهل بدينه بدينه في كل يوم ذلك يقولان بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
شرا على ان لم يذل على العتق السوية في كل يوم بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
بالبيع والارث لافاضل ذلك مرجعا كافي الاحكام فان الحكم بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
بالارث لافاضل بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
كافا بالعتق السوية او بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
مقتضية بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
والمقتضى المشروط والطلاق ان عتق بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
كل من حصة الملوكة واعتق في كل ذل بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
الواحد الحادث لو كان خرا لم يخرى بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
الى الدلالة على دليل الا في كل فلا بد ان الاختصاص على الدلالة هو المشهور ومقتضى الدليل بدينه بدينه بدينه بدينه
القول بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
والصواب لان عتق الخريش ان عتق بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
المعنى وقوله ان الترمك ما من فاما ما استعمل وان العتق الشرا والعق بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
ذلك ودينه على العتق الا ان داروا بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
ولم يثبت اسلوا بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
فانما بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
كل عتق الى المالك وهو غير ممكن في القول وانما عتق العتق بالبيع وجوب قبول ذلك الى المالك بدينه بدينه بدينه

[illegible]

41

<http://fb.com/ranajabirabbas>

Λ, C [illegible]

[illegible][illegible]

وما ذكره ذلك الضمير انما يكون للاختصاص ولم يعمل في الحكم منه ايضا لخل النكال داخل المسلمين على التحوير ولهذا يجوز من ما قاله
ان هناك ان افلحنا ان نثبت ان الله تعالى قد علم ان ما كان له بالحق وبكون الحكم بحسنه على القالب والاعتبار
هذه المنة كان الحكم القالب والاعتبار في هذه المنة كان لعل القالب يخلو ان يكون له في البيع والبيع لا يحفظ حصة من الثمن
وان كان هذا خلافا لما عرفت سكت وما اشار اليه وانما هذا ايضا محقق في جبه لا ينقلها عنه بغير واسطة وعلى هذه
البراهين وان كانت في حقه من قبل من زاد في البيع في شريه في البيع وفي عمل في الولاية من زيادة وهو صنفه كما انما راعا
الزوق او يكون من قبل ما خلفه من قبله وعرف ان الطريق هنا جيبها على طريق **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
امر من قبله في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
محرم الحكم ولزوم من قبله ان يخرج من بين امر جيبها بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ام لا يثبت ان كان ولدنا ما ارسلنا قبل ان كان النكاح **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
وسايعه من جهة في بطن امر جيبها بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
بلا فصل عما جاء الولد لا قبله العمل وبغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
فوق من قبله عدم في جيبها بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
الاصل وعدم من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
تأمل وانما يثبت الحق بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
موت اية الاختصاص في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
المشار اليها في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
عزها بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
شروطها بعض **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ذلك مثل التعلق والفقير والبسط عليها لا اختيار فان ذلك قد جعل في العلم ومحقق الفصل كما ان يثبت **قوله**
سئل الحكم من عند اجعفر في الصبي يقطع من له غير سهل او غير قادر عليه فقال اذا غرك عزها بغير اية **قوله**
فانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
سواء لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
يصح وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
امر انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
حيث في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ثمادة او يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ما في قول بعض الثوريين في بعض المدعي عن طاعين للفقير عدوا ان ذكره في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
لا خصوصية لبا دام **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ديونه انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
في قوله ربع حصته من الوتر وهو في بطن حتى يظهر حاله والعمل سماعه في قوله في النصف والثلث ثم ثمة ارباع

ارباع الثلث ويؤيد عدم من قبله الغرض بل يجعل الطريق اكثر ويجعل من قبله من قبله انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
القالب في الولد انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
فانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ويجعل انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ويكون عدم انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
يكن غيره من يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
عند ما كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
لها التي وللثوبين في كل واحد منهما السك سواء كان هناك عمل ام لا وان تفاوتت بينهما في احوال فيعطى لكل ما يكون
يكن له وهو من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
وان كان انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
وان خرج جيبها خلاف ذلك الغرض **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
لغير بعض الوتر وعدم انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
المختص مع الفقه لا يبعد انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ولثوبين وثمان صنفين من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
فانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
عبدان سبيل الا لا يجوز بيع ما لا يملكه حتى الجوار اذا لم يكن له وصي فبق **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
على كون دينه الجيب للثوبين من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
المغرب الى الام لا يملكها كان الوتر او لا **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
الو تر على الدليل جميع الوتر الى الوتر من الدم في كل واحد من **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
مثل المقتضى والعام ايضا في قول سيبا من الوتر من ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ما كانت من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
فانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
في كل موضع بخلافه وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
عليه بعض الاخبار ايضا **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
انما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
وكذا السك في الجاهل وهو لا يملكه الا في **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
قوله وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
الثلث وان كان له اخوة فله السك والسنه في **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
واف **قوله** وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
الاب فانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
ابى عبد الله **قوله** وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
من فخال **قوله** وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف
له يعم اية الجيب **قوله** وانما يثبت ان كان من قبله من قبله انما راعا في ذلك ما في خلفه لا ينقل بعض الركعة الى الجاهل بغير اية **قوله** وانما يثبت الحق بغير اذعان فيه وخلف

۱۰ کتابت و تصحیف

ولا نهادس والغنى فاقم الوفا في كونهم ذكرين اذكر اولينهم اذ اربع في هذا السر خالفه لظاهره في الحق فافهموا
فذلك هو كاخوة فخطوه جميع الحق والحق لا يثبت في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
الوفا في الوفا في حقهم جميع الحق والحق لا يثبت في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
فان لا يحسن كل امر في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
القدر عند حق في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
اذ لم يكن الحق في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
الاخوة اذ لم يكن الحق في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
ان اربع خاتما في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
اربع خاتما في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
فان لا يحسن كل امر في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
القدر عند حق في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
اذ لم يكن الحق في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
الاخوة اذ لم يكن الحق في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان
ان اربع خاتما في الدنيا اذ لم يكن ذلك الحق في الاصول والعينه ففهموا الحق المتفرد في كونه والحق في ان

فصل پنجم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

التزمي
ممنوع من
التزمي
شاه ١٣

[illegible]

٢
 حجت نبينا
 صلوات الله عليه
 بيت فليلب بائنه الى الداعيه
 فها اخذ ابيهم ائنه واخذت ابيه
 لونه بائنه اهاد لوزي ٢

[illegible]

[illegible]

١ هنا غير خط القاضى بالحرف

ay2

وإحدى الرغبتين قابل
٢٢

ولو نصب في كل مكان فلو كان اولها يكون ثانيا على ما سنبين اشد الا ذنبا واذن من نصبه فلا يصير شخصي فخصاله الملا
لحكما وانما سباده لم يجرى مقتضاه كما لا بد من الاذن من لوراني انما هو واحد من الغيبة في حكم بينها حكم اشرافه بان ما دون
ومنصبه انحصر من الامام وناصبه الحكم والفضاء وحكم حكم موافق الحق ونقض الامر بشروطه انما هو شرط الحكم غير الاذن من
والعدل لا يجرى ذلك الحكم ومضى حكمه وانما هو مقتضى عدمه ولا يشترط الحكم انما بعد الحكم على المصور ولا يجوز له مخالفة
ذلك وهذا انما يصح في زمان الحضر وان كان الاستدلال لحوال الغيبة التي لا يمكن الاستدلال اذ في كل انصاف يتفق من
الشرائط هو انما هو حكمه وانما هو مقتضى ذلك كما نرى عندنا انهم الا ان يكون اعم منه موجودا وبذلك من الوصل الى الدنيا ذ
حكمه حتى يبين ذلك بنا على الفعل المشهور في حق الامور انما هو ان يكون في حيزه وكان ذلك انما هو حكم من يرضى انما هو شرطا
انما هو الشرط المذكور وهو الامام اذا اذن في ذلك ولا بد من جعله مختصا بما لا يخفى من الاذن والانتصاف بخصه
او بانه يمكن ومن ثم انما هو مقتضى فعل الجري الى الاذن من كونها في الحضر والامكان على ما ذكره حتى يمكن تقديره ونوعه استدلال
احكامه على الشرط المذكور ولا يحتاج الى الغيبة في هذا الزمان الى تحقيق ذلك وتحقيقه من بعض امره الا ان من الرضا به ام لا ولا يجري
في كل الاحكام خصوص في الامور وحققنا انتم لا يجوز في الحكم الا ان يتخذ في الاشارة لغيره واوله ان في جميع ما يتعلق بزمانه
عليه السلام فاقبل **ف** وقال الغيبة الخ في ذلك كما ان الامام والاحكام المنتهية الى ان على جعله على علم العالم بالامام وانما هو مقتضى
وان خلاصه لا يجوز بل الرضا به هو الرضا على شروها على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما هو مقتضى
وكلهم وفواهم المفردة ويؤيد انتم لم يكن يلزم اختلاف اعطاء العالم واما ثبت بعض جواب السيرة والادامه ولعل عندكم من ذلك
الادامه ايضا على ما ذكرنا تلك الاخبار عنده وان كان الرضا به مقتضى ذلك انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
الخص من علمه انما هو مقتضى ذلك انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
ذكرها في الاصل والذين عندهم انهم اخذوا من الرضا به في قوله وفي حكمه فان عرفنا ان الحكم بدينه لا يحتاج الى اذن ولا يجرى
في هذا الامور وفيما لم يلزم من جهة الامور وان ظاهر الاخبار انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
الذين انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
وجوب قولنا ان الزمان الامام وناصبه الحكم والفضاء وحكم حكم موافق الحق ونقض الامر بشروطه انما هو شرط الحكم غير الاذن من
الان في كتابه انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
واصله عن الناس اليهم واخر الحق مقرر على انتظام البيع والبيعة وذلك دليل على جوب الحق والامام فاقبل وانما هو مقتضى الزمان
الحصول الغرض المطلوب منكم من انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
على تقدير عدم ما يكون سببا بالنسبة الى كل شخص واحد ذلك متفاوت فلا بعد خشيته على ان يكون ثانيا بها لا انما هو مقتضى الزمان
بنوعه عليه وعلى التاميل فلا يكون راجعا على ان يمكن من عدة على ان يمكن من عدة على ان يمكن من عدة على ان يمكن من عدة على ان يمكن من عدة
كثير الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
على انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
يعرف الى الامور لا في حسن وهو **ف** وجبني المفاد به على انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
عدم التفرع عن الشرع ويمكن ادخاله في المفاد ان يرتفع ذلك حال الغيبة وان قبله وان عرفنا الامام حال الحضر مع عدم
معرفة انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
العين كما ذكره في غيره من الامور والى تقديره ليس يكون ثانيا على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
كان هذا على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان
انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان على ما ذكرنا انكم من سبها من غير انما هو مقتضى الزمان

<http://fb.com/ranajabirabbas>

151

<http://fb.com/ranajabirabbas>

五

5

۲ و دعا كن منهم ان يعطى في هبته فم فضل
منه ذلك وكيف يقبل شهادة او علة
جزء المسألة ۳

لم يكن مني عليه
 بل والسكر و
 ول
 فلم المرحوم
 ارجو ان
 الى الله عليه
 فان قالوا
 لا

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible][illegible]

و يمكن منها ان الرواية التي
انهم مثل صيغته في اي صيغة

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

يقع التامع غير الخلق والابن في الابل المسمى به يعتقد الواحد وهو الان المراد بظهور الظاهر عما قد يشبه ذلك من غير
 الذي لا يوجب نقص الحكمة ولا يراه من انكار كراهه والكل فان كانت من غير حصول جلال الغنى بان التحلل وقد لا يكون فيها
 فاعلم ان الاشياء وان كانت غير خياليات من غير ذلك ايضا على ما علم من اخذ وحل الاشياء بل يوجب وعلم فواء الماثل ثم لا يجب
 احوال العمل التي عمل بها مثل ان على سائر ان يكون جلسة الاسترخاء ثم ظهر له وجوبها لم يجب عليه ولا على مثله فبقضاء
 تلك الصلوات وانما هو المراد بظهور الإعلان الذي يجب بفضول الابل هو العلم بطلان انكار الابل بظهور دليل من
 الكتاب والسنة والواقع المثلث في كونها اضافيا الى انما قال ان الإعلان يقتضي عدمه او عقولته ذلك حين التفتت
 بالجملة فنقص في الابطال والسمي على الدليل وان كان الوجه الثاني الواحد المعنى به عند احوالهم وقهروا فواءه بل
 فالحقده حصر من اجزاء الدنيا على ان لا يكون بالجملة ان يوجب دليل على ما هو عند وما رواه وعلى بعض من الادلة التي تليق
 بجموعه ومع ذلك في تفسيره في التفسير والسور الاثني عشر على كل فناء ما سوي الذي مثل الاصل والسرور وعدم ظهور
 الخلق وحسن ظنه ببعض الناس حيث نظر في كتابه وما رواه فقل انه لو كان كذلك لكان مثل ان نظره في ادنى دمار او له
 دليل فزم ان لا يكون له في حقه حجة على الخلق الا على ما رواه كراهه الحد الذي للمنفعة للخلق وان لم يكن له مثل الابل
 والمراد بغير الابطال ان يظفر بالادلة التي توجب في بعضها بعض لم يوجب على الكل بل على من يوجب في بعضها على الامور وما
 العكس وان لم يوجب بعد التفتت التام فالكذب المعنى في غير ذلك الكتاب من كتاب التفسير مثل ان راي جليل في التفسير
 وحاسن مع فقهه غير من ان كتب المتكلمين او في موضع معلوم كان عليه وما كانا فالحقده كونها فواءه فبمعقول
 اجتهاده في خلافه وجود الفاعل في الطرف الذي ان لا يكون ذلك بالجملة ان يظفر ان كان الحكم اثنا في حق ذلك
 كان في الظهور في موضع حيث انما بحيث بين خالفه مقرر في الاجتهاد بل يقال ان خلافه ليس باجتهاد بل من غير نظر
 في دليل نال بفضله وان لم يكن كذلك كان كمال وجوده بل وفاق كان الاصل انما يحصل الا في موضع محال فالحقده
 لا ينقص فلا يفي في ذلك بل يكون المسند فاعلم ان الاجتهاد ما يكون في النفس هو الفاعل في الاول كما ذكره المصنف وغيره
 وكان في الماد كراهه اشار على ظهر جلالة فان الظاهر من الإعلان ان يكون فاسدا وغير صالحا لسلوكه وان الفصل الذي
 ذكرناه مع فعله شديد من جهة فاعلم بفضله على ما علم بطلان سوءه كان هو الحكم وغيره من انفس
 الجاهل به لم لا يحصل ذلك بخلافه بغير الكتاب في المنزلة في السنة والاجماع اخصر احسن غير شاذ او معهم الموافقة
 او منصوص في اللغة عند بعض الكتاب في هذا الباب بغير شذوذ بخلافه فاعلم ان فواءه لا يوجب وان كان بعضها اقوى
 بنوع من المرجحات فلا اشكال انه قد استشكل في بعض بحث قاله للاصحابية هذا الابرار ان يختلف قولوا مشابهة
 والحصل مما رواه واقوى مما في الاشكال منها عبارة الشيخ في قوله فاعلم ان الثلاث ثم قال في هذا في قوله في الاشياء
 الشبهة هي في الكتاب في المنزلة والاجماع فاعلم ان الواحد ان كان محققا فهو من نوع اختلافه في دليله على فواءه
 من اصحابنا في غيرهم فالحقده لا يوجب ان فواءه على الاول الدليل انفسه ومثله القول في غيرهم الموافقة وسعي العمل
 الحق وهذا لا يوجب طاعت الان الخلق الا في ان الغرض في تبيين الجهاد الذي لا يوجب في بعض وسعي العمل في الجهاد
 لا يوجب في اشكال تمام العمل فواءه ولا يوجب في الجهاد الا في خاص ونقصه عن الاوجب الثاني في جميع
 احكام الفاضل اسبق والتفتت والتفتت في محققا فواءه على الاصل والظاهر عدم الدليل على ذلك وهو قد علم اذا
 علم وتظهر فواءه وبطلان عند وجه النظر بل التفتت في ان في حق في التامع في حق فواءه فواءه وسوا كان مسند
 الحكم فاعلم ان الاجتهاد باطل ما تراه لو كان هناك خبر واحد وحكم بدعي انما عليه يجوز وما يوجب في هذا النظر
 والتفتت لو كان صفة عدم دعوى كسائر النصوص في بعض فواءه في ذلك لا ياتي في كون الاول انما ظاهر الاصل الاجتهاد
 والخطا بل العدم مثل ان لو كان هناك خبر واحد يوجب في النظر فان كان من غير علم الحكم فواءه وان كان من غير معنى في

٢٠٠٠

[illegible]

٢ واختار زلف ذهب النهاية ٢

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible][illegible]

100

علي عمر بن عثمان بن
قنابل

[illegible]

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

العبارة

فأما غير ظاهر فأنه لم يرد على غير من المذهب ولعل المقصود من سقوط الحق أن لا يحلف بغيره ما ذكره في آخر هذه الرواية
بعضها كونه أي المدعي عليه جازم المذهب والحق ووجه المذهب هذه من جهة التصريح في رواية الأخرى فظاهر من كلام
في السند بعد من شيء ما بين الضمير ووجه من جعل من عصبه أن العيب الذي في المتن قد مر وإن كان الظاهر من سقوط
ولا خلاف قولنا في هذه الرواية من لزوم المذهب على المدعي مع البينة إذا كان المدعي على الميت على وجه صحيح ما في هذه
الرواية ولا يوافق من من فسرها الأصل أن يكون الحكم ثابتا بغيره فمثل الجوارح والشروع وغيره ما هو صريح في ذلك
ما جعله دليل على هذا الحكم فلا يرد قول شارح الشرح وهذه الرواية لم يذكرها في الاستدلال مع اتحادها مع
المدعى وهو المذهب والروايات المتعلقات بالكتاب المذهب فالتأخير في المذهب من المذهب ومن المذهب ومن
والمتوقف والمثل في الرواية وصار للمأخرين والمؤخرين الحق ومن تابع الشيخ في الأول القول بالفتنة بعد ربح المذهب
ولعل ما ذكره غير أن ربح المذهب على ما في السند وكما هو في بعض النسخ فإن كانت مذكورة في كتبنا مثل ألف واثني
بعض الروايات المتقدمة المذكورة سقوط على المدعي من حلفه مثل رواية محمد بن زرارة وحسنه هشام بن أبي
عليه عليه السلام قال في ربح المذهب على المدعي كان القاضي يرد حلفه ويدينه بالإجماع الموقوف وقد ذكرنا أن ذلك
ما في مثل هذا الإجماع وعدم صحة الروايات والبرهان فانه قد يكون المراد بحسنه هشام بن أبي المذهب على المدعي
فلا يعلم لزوم رد ما مع نكاحه من غير ما فيه فلا يمنع لو لم يكن المراد المحلى بالدم للمدعي فقول شارح الشرح
وعلى المدعي المراد من غير المذهب في رواية هشام بن أبي علي بن الحنفية المحلى بالدم المذهب الذي هو هو غير من غير المذهب
على المثال ناسر نقل على صحة الاستدلال على ما في المتن في غير ذلك من اختلاف بين الأصوليين وأهل الرواية وبين
أن لا يقول عند الأصوليين وإن هذا ظاهره في المذهب قالوا في لغة فلو لم يكن صارا رواية محمد بن يحيى فكذا في ذلك
قال في الشرح الأول المذهب هو الذي هو صحيح المذهب في غير ما قبل إلا أن هذا أيضا ما كانت رواية محمد بن يحيى
غيره في الأخرى فأنها صحيحة وظاهره في صحيحه يجب أن يضاف ما انفرد به المذهب في غير ما ذكره في رواية محمد بن يحيى
الذي وضع حقه من غير ما المدعي عليه لمصلحة بل يجوز سكوتة واختراع المذهب في الشريعة من المذهب ومنه بان
لا يحلف المدعي خوفًا أو جلا فلا يفسد حقه ولا تقدم الرواية الأصلية وقد أتى في الأصل فإن الأصل هو الحق
الحاكم حتى يثبت المذهب على ما علم في ذلك الأول وذلك يقتضي أن لا يحكم بمجرد القول ولا خلاف في الحكم عند ربح المذهب
حلفه ما يجعل أن لا يعلم أن الرواية قد لا يحلف المدعي بغيره إلا بربح المدعي عليه شفع في الحكم بالقول ما ذكره
وأن ربح المذهب حقه لا سقوطه بل يجوز سكوتة من يعلم وأن علم أن ذلك من عدل الأصل أو كذا المذهب فظاهر
دستورها والحكم بغيره من صاحب الحق مع أنه لم يرد له ولو لم يكن ذلك من عدل الأصل أو كذا المذهب فظاهر
بأن الكيف يربح المذهب من غير أن المدعي عليه لكن يقال إنه نافع لا مضر فلا بد من معلوم ومع أن الحكم مع سكوتة كان
سافهاً وإنما قد قيل أن الجواز يقتضي أن يفضل الحاكم ويحكم على أحدهما ومعافاة الآخر حاله هنا قال في الشرح
بقول الحاكم المدعي عليه حلفه وأما جعل ذلك كالمثلث استلزامها لأحوايا ويمكن الجواب الأول أن يكون القضاء بالقول
جائزاً والأصل هو إذا كان الأول بناءً على المدعي عليه له الرواية فخره أو خلافه شخص حيث يجلي أنه قد فسر
في الرواية الأخرى وإن كان حاكم الحلف هو شارح عند الناس ولا شك أن ذلك المذهب مع أن حق القضاء فظهر
بالفضل والفضل قد مره باب الإجماع أو على الحاكم أنه مرضى بالرجوع إلى رواية على عدم ذلك وهم الحاكم في ربح
لوجه أو جعل مع الاستدانة أن الأول في ذلك الحكم بالقول هو الأصل والصحيح أن لا يمكن بغير المذهب فانه لا
والأصول الأول دليل على الأصلية وقد فسر الأخرى وهو صحيح لا يبعد المذهب من القول بالحق بما ذكرنا من الحكم
ولم يكن من المستثنى مثل دعوى الخلع والمهر وهو لا يمكن الجواب في ذلك المذهب ولو قبل المذهب أي إذا انكح المذكر

[illegible]

المذبح بان يمكن حملها على المذبح في صورة الرب والشدة ونوبته فانه قد دلل على ذلك على الصورة المستبينة من اسوة نبي الهين على
المذبح من فاضل فاضل حتى في صحيحه من الحق ما يدل على الهين على المذبح اذ كان احداث هذه الهين والهي يمكن حملها على الوجوه
الاركان كون ايج المستحق على اسفل المذبح على البينة فخلته اذ كان الدعوى على طيب فان المشيئة اذ اذ على طيب
واقام على شئون الحق في هذه البينة الفرية يحتاج مع ذلك في اثبات الحق اخذ وحكم الحكم الذي يدل على الهين على طيب اذ ذلك
الحق في ذمة البينة في وقت الطلب بمنا واحدة سواء كان له وارث واحد ومتعدد فلا يخلو لكل وارث بينا واحد ولا
يخلو هاهنا لادعوى واحدة على المالميت فكل من ازمه المالميت ولعل للبلد على الزيادة والقليل على الظاهر مع شئ من
البين على المذبح لعل معنى قوله اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح
ادى الى المذبح اذ ذمه ويحتمل ان يكون المذبح اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح
جعلت ناكلها اسفل المذبح اذ لا وجوب وانها ان المذبح اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح ان يكون المذبح اسفل المذبح
ابن على الزيادة عباد الله السلام فالوقت للشيخ اخبر في الرجل يذبح ضل الرجل الحي فلا يكون له البينة بالرأى على المذبح
عليه فلن يخلو فلا يكون عليه وان لم يخلو هذا في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو فان كان ايج
المذبح المذبح فاما في هذه البينة فعلى المذبح بان لا يذبح الا في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو فان كان ايج
حمله لا لا يذبح الا في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو فان كان ايج
فلا يخلو لان المذبح على المذبح ولو كان حيلا اذ الهين والحق يورث الهين عليه من قوله يشهد على عينها الحكم
كون البينة على المذبح الهين على المذبح عليه وسقط الحق بين المذبح عليه وكلمة استكوله دون الزيادة وان لم يخلو
ولكن يدل في قوله ايج البينة عليه على ذلك وكان المراد من قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
لذلك ما جعله لعل عليه لعلنا على ما في قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
عليه في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
عليه حيث ما وجد طلب الوارث والتقليط في الهين وانه لا يشهد في قتال البينة ان يذبح الهين مباح الى الابد
قال ولكن في سند ما حمل على عيسى وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين
صحيح ولكن في سند ما حمل على عيسى وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين
يعني موسى بن جعفر السلام مع غيره في قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
في هذا الا كما في قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
الحكمه ولبدا آخر وهو انه قد دلل على ذلك في سند ما حمل على عيسى وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين
ذكرنا ما جعله لعل عليه لعلنا على ما في قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
الرواية لعل عليه لعلنا على ما في قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
شئون البين على المذبح على المالميت اذ كان له ذمه فاما في هذا الحكمه ولبدا آخر وهو انه قد دلل على ذلك في سند ما حمل على عيسى وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين
انها اثاره في ذلك وظاهرها وجوب الهين المفضل على الوصل للملك والذى ذكرنا ان ظنا ان عليه بعد الوجوب لولا انه
والذي يدل على المطلوب يمكن حملها على البينة لانه الحكمه ولبدا آخر وهو انه قد دلل على ذلك في سند ما حمل على عيسى وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين
ويكون ان يشهد المالميت بصحة المذبح الصغار في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
شهادة الوصي المالميت بدين لعل عليه لعلنا على ما في قوله يذبح في وقت ذمه وان رطبه الهين على المذبح فلا يخلو
ان يشهد الوارث المالميت بسفك الزكية او يذبح على المالميت اذ هو عليه وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين
نعم ويثبت الوصي ان يشهد المالميت او يشهد الوارث المالميت بسفك الزكية او يذبح على المالميت اذ هو عليه وهو القصة المشهورة في قوله ان نظره في عين باس الهين في قوله يذبح الهين

وجدتك في كونه في وقت المنة ايضا فقلت ان الوجه المذكور في الاول ما زاد في احواله بعد كونه في الاولى المنة فقلت ان
 الظاهر من النسخة في التفسير للجن والقال بما ذكرناه ان الاصل على موضع الوجه وعلى جهة القرب فمع انفسا من الميت
 على وجه خاص كما في قوله عليه الصلاة والسلام في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 الاصل على وجه عام وعلى وجه خاص فلو كان في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 الغاية من ذلك ان لا يغسل الميت في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 حال مثل الميتة في القبر ليس بغسل الميتة وهذا الذي في قوله في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 فقلت ان هذا الميتة ليس بغسل الميتة وهذا الذي في قوله في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 الميتة الميتة التي في القبر وهذا الذي في قوله في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 من باب اليقين من المتكلم في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 تجوز للميت وهو في القبر وتكون له جوارحه في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وجعل فلان يد في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وليس فيه دفن الميت في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وعدم الفناء في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 فيها هو في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 ولا يجزئ اي ارجح في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 مثل ان هذا الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 فقلت ان الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وجعل فلان بائن ويقول ان هذا الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 ان يغسل الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 له لا يمكن اسقاط ما هو بائن في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 او كما اسقط الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 اذا ثبت على الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 في كل ميت من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وان ثبت بائن من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وان ثبت على الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 بائن من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 للميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 من الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 دفن الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 فلان من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 ان لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه
 وذلك الميتة من لم يغسله فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه من لم يغسلوه فليغسلوه

152

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

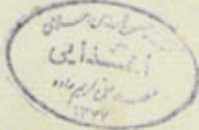
[illegible]

[illegible]

١٥٧

فان حلفه ان كل امرئ اذا حلف عليه
مثل يمينه من الطلاق

والتواضع ولكن اشتراط هذه
الاشراط كلها غير اشتراط
منه ما تقدم
فانها ٣٣

[illegible][illegible]

[illegible]

فان الدليل بالفعل اولى
من الدليل بالابن واستحقاق
قال العلامة على شئ الدليل
وهو ظاهر بجملة اليه
دليل الملك لابن
٤٣

٦ فان حلفه حكم بغيره والحق الذي عليه
الحال وان سكت ولم يسمه فله حكم
لها عليه ويجوز شراره وضرر مثل
منه ان يبايعه ام لا فبغيره حال من ان

[illegible]

وتمثل الفرقة لانه شكله كالشجر
الفرقة وادعى ظهور الفرس في
الادب في ظاهره لانه لا شك ان
نعم من الحسن ووجه تقديمه
المشاجرة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

تكون اجارها البيت فاسفة فلا جرح ولا باخرة له وهو قد عفا عن كل ما قبله وقيل ان الزعميين سادى التاخير مع اقامة البينة
 من الجانبين كانه ما تقدم من امره من كل وجه من الغرض ان لا يتبع معادى البينات فتد كذب بالخالف مع عدمها من امره ان
 كل واحد منهما ابلغ وسلك فليس على اجارته الزاد ولا يثبت له مختلف عما اذا امرها وذلك لا يوافق ان له على وجهه
 عنه ذلك ويظهر عليه اجارة البيت بذلك فيكون نصيبه من الفسخ وبطلان الاجارة به ومع استيفاء المقتضى يكون ما جرح
 المثل هو يمكن ان يقال ان الخالف هنا من عدم البينة اصلا غير بعيد فان كل واحد منهما وان كان كذلك فهو بعيد لاصلا لاخر وهو
 فغيره بينه من اجارة الدار مع فساد من بينهما وادعى الزمان ومعه فسخ الرجحان كما ترى على القول بنقد المالحدين
 والمحقق انه لا شك انه مع اجارة الدار وله بينة وغاية ما يمكن ان يكون المالك انكار ايضا هنا بينة على ذلك
 ان له بينة على اجارة البيت فثبت اجارة الدار بعبه وما ارجح ان فهو مثل ان يدعى على عينا نفسه وانما هي البينة
 وانما المالك بينة ما هو الفاضل البينات فبذلك على القول بنقد من الخارج والمضى هاهنا من حيث يكون
 فيما عدا من ذلك ولا يمكن هنا تقديم الدار على ما على القول بانه من وجوب ما يمكن التمسك به ان يقال ينبغي ان يقال
 بناء على القول بنقد من البينة الخارج للمضى بينة المالك على اجارة البيت بعين ما تقدم فالغرض فيه بناء على القول
 العامة وانما من مقتضى من خرج اسمه بالفرقة وان كل طرف الاخر مع كونه ايضا يمكن مطلقا دعوى ما جرحا في صورة
 الخالف فليس امره التمسك بالاستيفاء فاقابل ولودعي اذا دعى اليه من العيين شرعوا من منسبها ومنعها
 ودعى ايضا انما التي وشبهه اياه وانما كل واحد منهما البينة على عوا فان كان تاريخ احد ما سابقا لآخرها
 ويصح الاخر منه من البائع والواقع تاريخها حكم للاعلى يستدعي ضاها في امدالة حكمه للاخر بينة وفي هذا التمسك
 نابل قد مر فتد كوع الشاوي في الدعوى ايضا من الغرض في خرج اسمه بالفرقة من التمسك على القول بنقد
 له بالمرتبعة ذلك ويصح الاخر لثمة بالبائع ودليل على ان البينة لاحد ما جرحا بانه باع لاحد من صاحبه لا يثبت
 وتكلم خرج اسمه بالفرقة البين احلف الاخر ما خذ الذي بعد البين ولو نكل معاها البين فثبت الذي بينهما
 نصفين ورجح كل واحد منهما فاش وكل ما جرحا الفسخ للباس الحاصل بالفرقة فان عا فاعب عندهم وان كان كل واحد منهما
 اخذ تمام التي الذي فظهر البائع واذا فسخ احد ما حفظ اخذ كل منهما البائع والاخر ما خذ الذي فتمام التي ودليل
 كل ذلك ظاهر ما تقدم ولودعي ايج اذا كان شرأ ثالثا معاها مع واحد من كل واحد منهما باع فكل
 منها انما شئها من وانما كل واحد منهما بينة على ذلك فان اعترف لاحد ما فاضف فاضى له عليه بالتي وخصي للآخر ايضا
 عليه بالتي اذا لم يكن لينة الاخر عليه رجحان بتاريخ وتوجه بالجملة اعترافه وانكاره لا يرفع ولا يثبت ثبوت البينة
 المحذورة الغير المرجحة وان اعترف لها فاضى لها عليه بالتي اي كل واحد منهما وان انكر احدهما او كليهما فان اختلف
 التاريخ او كانا معا بتاريخ بحيث يمكن وقوعه من غير فسخ التمسك بهما فان اختلف التاريخ ودعى كل واحد منهما
 من خرج اسمه من العيين فثبت ان له منه وادعى التي وان كل طرف الاخر وان كلاكهما التي بينهما فاضف وبع
 اعتراف واحد وانكار الاخر لو شك في القضاء بالتي للمعز بها الاخر فان كان على الجرح بينهما ما فبطلان التي من
 بان يكونا مطلقين دون وجهين بالاربعين مختلفين بحيث يجوز التمسك والدفع الشاوي من ما يرفع بينهما فخرج
 اسمه بخلاف ما خذ تمام التي ومع القول باخذ الاخر مع كونه ايضا فسخ التي بينهما والجملة لا يثبت بين كل واحد منهما
 او انكار احدهما واعترافه وانكاره لا يرفع ولا يثبت لهذا والادعاء انكره ولو قضى بهما فان لم يفيها بينة فلهما
 احلف فسخ الانكار وكذا ان لم يفيها احدا وهو قد جرحا ذلك ولودعي شرأ ايج ولودعي شخص شرأ من بين
 مثلا وانما التي التي اياه وادعى شخص آخر شرأ ذلك الشئ بعينه من جرحا التي اياه فان كان لاحد ما بينة دون
 الاخر حكم له ولا يثبت له انكار البائع واقراره وان لم يكن لاحد ما بينة على الفرقة وحلفت خرج اسمه ومع القول

البينة بانه باشر العتق وحكم عليه شرعا بعقوبة النصف بالمباشرة مع تحقق شرائط الرابطة التي هي الواجب على النصف بانه
الحكم بالربا ايضا وانما شرط الرابطة كون العتق باختياره وهذا حكم عليه بالعتق فلا ريب وان كان هذا الحكم
عليه غير الايجاب في نفسه اختيارا فان من شرطها ثبوت العتق اختيارا او ما يشترط الاخره به وعدم ثبوته عليه شرعا
والاول اكثر عتق حصته من مملوكه وان ثبت عليه ذلك بالبينة الشرعية من غير ما فرض اصله بل من عدم الرابطة فانه
حكم عليه بعقوبة حصته وهو لا يمكن ان يقال لاسراية هذا لان ما شرع به العتق المذموم وهو عتق العبد
المباشرة في ذلك اصله والاولا سراية الا ان يقال قد قامت البينة الشرعية بما شرع به عتقه فلو كان العالمين
على ما شرع للنصف الاخر في المباشرة للنصف بالامتناع وتحقق شرائط الرابطة فسيقتل بما ذكرناه من ان
قتل من الشهادة انه امتنع من ان لا يقع للرابعة لان الواقع في هذا الحكم بزيادة هذا يكون احداهما لا يخرج بل من ان لا يقع
واما العتق فهو للرجوع فكذلك بعض من هذا الحكم بزيادة هذا يكون احداهما لا يخرج بل من ان لا يقع
لشأن النصف والعتق النصف والحكم بالانضمام من ان الحكم الشرعي مبني على ما ثبت بظاهره بالامتناع من الشهادة
نعم وقد يقال بل من على القول بالرابعة الحكم بها مع العلم بصدق سبها فانه من غير ضرورة من دفع ما شرع به
سبها عن البعض فخطا ما شرع اختيارا بالبركة في دفع ما شرع به مثل ذلك عن عتق النصف وشرط الرجوع بل من
الترجيح عند الرجوع ومعلوم ان بل من عتق من الرابطة على ما شرع به بالنصف لكن لا يمكن ان لا يقع بل من الرجوع
بوجه حسن عند ذلك وهو من ايقاع النظام على واحد مما يلزمه بالجملة الرابطة على خلاص الاصل والعتق اختيارا
ينبغي الاختصاص بها ولو ادعى اي احدى من ذلك ان الذي في يد غيره من الرابطة قد عتق من مملوكه بغيره
وغيره بغيره وادعى انه فان شهد بالبينة بان ذلك ملك زيد او شهد بان ذلك لغيره او شهد بان ذلك لغيره
او في اي من الشهادة بالشكر او بالبراءة من ذلك الذي في يد غيره من الرابطة قد عتق من مملوكه بغيره
باعتبار الامور المذكورة لانه لا يخرج من ذلك في هذا فاقول في الاول مع عدم التمسك بما ذكره من غير شرع
فلا ريب في ملكه فلا يزال بالملك المحقق به من غيره وقال في حق بعض من الرابطة في العتق لانه لا يخرج من ذلك
على الملك فلهذا المسئلة خرج قدم البينة فان جعلنا ما شرع في الرجوع قدم على الشرع سواء حصل العتق ام لا
وان لم يرجع بها قدم ذلك والى وان عتق من الرجوع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
فما حصل بغير ملكه فلا يكون مرجعا وحكم ان لا يثبت البينة للبايع بان الدار كانت في يده سنة او لولا ان لم يثبت
فكيف يمكن ان يثبت بالبينة ما شرع للبايع الى المشرق وشكل العتق من الاول بان صورة العتق
فيما عتق من مملوكه وما عتق به بغيره عتق لانه لم يثبت له عتقه ومن ان النصف الثاني فانما يرد لان اليد
التي اعتد امانا من رجوعه لولا ان كانت ثبت في الموضع والاولا ان يثبتها لكان للرجوع قبل ان يرجع اليها بصفة
كأن يرجع كماله عليه وعقد الله في رجوعه ما قد مضى المحقق وعقد الله في رجوعه ما قد مضى المحقق وعقد الله في رجوعه ما قد مضى المحقق
الرجوع الى اليد فانما يثبت الرجوع في اليد لانه كما قبلت العتق لانه لا يخرج من ذلك في هذا فاقول في الاول مع عدم التمسك بما ذكره من غير شرع
قدم اليد على التام وكذا وشكل العتق من الاول لان جعلنا ما شرع في الرجوع قدم على الشرع سواء حصل العتق ام لا
والنصف لم يرجع بها وان الثاني سئل فلا يحتاج الى الرجوع وما في ذلك من العتق ولو انما يثبت به ان لم يرجع
الربا التي في يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
مرجع الى المشرق والى اليد والى اليد على القول بها قدمت والواقع في الشرع من غير الحكم الفرضية
فيكون ما شرع فانما يثبت الرجوع في اليد لانه كما قبلت العتق لانه لا يخرج من ذلك في هذا فاقول في الاول مع عدم التمسك بما ذكره من غير شرع
فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع

ان الربا التي في يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
وهو على القول بوجوب الشك في الاول ولا مانع من ان يثبت بالبينة الاول فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
مثل ملكه المذموم وبسبب ثبوت المشتك فيكون يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
له فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
مدل على ملكه المذموم وبسبب ثبوت المشتك فيكون يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
بالاخر ولا يمكن ان يثبت بالبينة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
المفتق للمفتق من غير ما شرع به فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
عن صاحب اليد لانه في يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
للرجوع في الرجوع وحل وهو لا يمكن ان يثبت بالبينة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
المذموم عتق من مملوكه فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
كأن يثبت بالبينة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
المذموم الاول ولم يثبت بالبينة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
وان ادعى عليه وان سلم اسلام وان صدق برهان معا وكذا لو كان من مملوكه ابان بل وان كان مسلما لو كان فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
عتقه قبل موت المولى وسنة الاخر فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
بعد الخلف وان ملكه يكون في يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
في شيئا والاخر في رضاء فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
وعتقها فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
ان لمسا في خلافه الا ان يثبت بالبينة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
شخص ما في يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
من المملوك ان المملوك بالبينة الكاملة هي التي تشهد بغيره واثبتا في ذلك فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
وفرضه في يدها من المملوك والمملوك في يدها وان الفرض الباطل مع صحة المملوك
العلم بغيره فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
البينة النصف وبغيره الحاكم بغيره النصف والظاهر من التمسك بالرجوع والاولى ان الحكم الشرعي مع الاصل الاول فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
على العتق فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
الحاكم من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
من مملوكه فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
ذلك ايضا فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
اولى الحاكم الا ان يثبت بالبينة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
بغيره فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
على يد غيره من الرابطة فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
غير الحكم من مملوكه فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
هو المملوك فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع
النصف بالحاكم فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع فلهذا ان شهد للبايع بالعتق بان الحكم بان البيع

41

[illegible]

بشره لان ام الولد انما يكون اذا كان الوطى واقفا والنفقة في ملك الزوج بعد رجوعه ونقصها ما يحق في تلك الحق
 له من نفقة الشئ الحرام والفرج الحرام وهذا اعتراف الكل بعدم كونهام ولد ولو يقال لصحة فيه فانه قد يقال فيها
 شبهة لمن يرى مثل ان يشترط فيها ما يشترطه زوج ومثل الذي عليه معهما في الزوج فاما ما هو السماع فان
 الواو لا دالة ولا اختلاف في الملك للمواضع كمنها واما ثابت الحجة الشريفة فلا يصح مكنه بل كان نعم الوطى
 شبهة يمكن قبولها من غير الاعتراض اليه ايضا بذلك فذلك سببه واما بعد ذلك فيسبب ما يحق وهذا اجل الله هذا احكام
 وحكم بالادلة التي في الاخرى والاختلاف على انتم في ذلك لان كونهام ولد على خلاف الوطى والفرج لان في عدم ذلك
 ومما ليس عليه من خلافه ان لا كلام في المهر بغيره والولد بغيره للمالك مع انه قد يباشر في غيره والولد ايضا فانه
 ما عدا ان ينفق من امواله في سبب الوطى لا يملك له ولا يكون له سببه او انه يكون عالما او على يكون زنا فيكون موكرا للمالك
 ويؤيده كذلك نفسه ولكن يلحق بان لا يحكم بذلك للينة الشريفة بافهامك الوطى فيك الشان باذا انقضت
 ولا يتقبل بكتب الحق نفي امه من الولد ايضا فليس مثل الجارية انها لا تنقض النكاح وقد يباشر في المهر ايضا فانه
 او اخذت شيئا فلا يرد من ممتلكها العاقلها بعد البتة سقعتها ويدين بان المهر بما اخذت الى غيره في ملك الغير ولو كشف
 منقعة في ذلك العير وانما اخذت القربة لانه ما بعد ذلك ولد نالته على المالك كما انها اخذت بعد انقضاء النفقة
 فيعطي ثمة النفقة او لا ينفق العين فاقبل **ولو قال المالك يبيع اذ مال الله يبيعه او يبيع اذ مال الله يبيعه او يبيع اذ مال الله يبيعه**
 الكسوة مواتة ما يدعيه كذا في شهودك بطلان الشئ والنفقة حيث اشترى صاحبها بثلثهم فلا يصح شهادتهم
 هذه في حقه وهو لا يمكن لابل من بطلان دعواه فله ان يدعي تلك الحق بعينها او بشيء غيرها او راشده
 ويبيح او يبيع بعد كونه موكرا او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة
 يدلي بطلان دليل بطلان ما ادعاه او انه يكون المالك احضر ولا يلزم بطلان الادعاء فقد يكون له دليل
 آخر لم يلزم دليل بطلان دعواه المظن وهو ان يبيع ويكفر فانه لا يبيع على نفسه الكسوة بل يبيع على غيره
 المهر الوطى كما هو المهر في هذه الاكثر فانه ينفق فله ان يشهد ان غيره هو الذي ان يبيع فلا بد ان يبيع على غيره
 الوطى فانه اذا كان له دليل على بطلان دعواه المظن الوطى فانه لا يبيع على غيره فانه لا يبيع على غيره فانه لا يبيع على غيره
 يطالبه قوله الرابع وقد اقر به هذه امانا على نفسه الكسوة بعد ما جاز للزوج والاعتقاد او الاعتقاد
 فقط او بنا على الظاهر والعرف فانه قد يقال ان الشهود كما ذكره في دعواه انهم يعرفون ذلك ويعلمون كما ذكره
 فان شهادتهم مستنفة ودعواه انهم ذلك ولنا علم بذلك في حق الامر والمكي ولكنهم في ذلك وبالحجة هذا المثال غير
 بعيد يمكن سماعهم الذي اورد في شهادتهم فالكسوة هي موكرا كادون هذا المعنى فاقبل **بشرط ان يبيعه**
 سنة ارجح من هي الشروط التي اوردت اي ليست لها خصوصية في شهادته دون اخرى اخرى او لها البولي
 ان البولي الذي مضى عنه وشروط شهادته على كل حال اشد على الجارية فانه قد يقال في شهادته من غير شرط نكاح الولد
 وان راجع ان يارب البولي الذي مضى عنه على الجارية فانه قد يقال في شهادته من غير شرط نكاح الولد
 بل هو عشر سنين مضاعفا وانما عدم تفرقه فله ان يشهد ان يبيع في ماله من غير شرط نكاح الولد الذي يبيعه
 فيموت في غير الجرح الموصى لهم لا ينفق حال ان يعلمهم اهلهم والثالث عدم انصافهم على غير من ادى الى جرح علم لو
 لم يات على اللعب والزنا والفرج وذلك وعلم انهم قد وقعوا في الشهادة بانه حرام ومنه في دعواه ان يبيع في ماله من غير شرط نكاح الولد
 وصبر الرسول بغير اهل البيت والفاضي فانه انما هو ان الغرض من الدعوى ان يبيعه في ماله من غير شرط نكاح الولد الذي يبيعه
 والسنة والواجب وكذا في قولها فذلك لا يحتاج الى دليل فانه من روى الدعوى في الجرح فانه لا بد من ياربها او شهود
 بما يقبل منها وما لا يقبل ولها شرط عامة بالحق الذي تقدم والخاصة مثل الجرح الزنا وسبب في الفتوى العامة لا بد

بشره لان ام الولد انما يكون اذا كان الوطى واقفا والنفقة في ملك الزوج بعد رجوعه ونقصها ما يحق في تلك الحق
 له من نفقة الشئ الحرام والفرج الحرام وهذا اعتراف الكل بعدم كونهام ولد ولو يقال لصحة فيه فانه قد يقال فيها
 شبهة لمن يرى مثل ان يشترط فيها ما يشترطه زوج ومثل الذي عليه معهما في الزوج فاما ما هو السماع فان
 الواو لا دالة ولا اختلاف في الملك للمواضع كمنها واما ثابت الحجة الشريفة فلا يصح مكنه بل كان نعم الوطى
 شبهة يمكن قبولها من غير الاعتراض اليه ايضا بذلك فذلك سببه واما بعد ذلك فيسبب ما يحق وهذا اجل الله هذا احكام
 وحكم بالادلة التي في الاخرى والاختلاف على انتم في ذلك لان كونهام ولد على خلاف الوطى والفرج لان في عدم ذلك
 ومما ليس عليه من خلافه ان لا كلام في المهر بغيره والولد بغيره للمالك مع انه قد يباشر في غيره والولد ايضا فانه
 ما عدا ان ينفق من امواله في سبب الوطى لا يملك له ولا يكون له سببه او انه يكون عالما او على يكون زنا فيكون موكرا للمالك
 ويؤيده كذلك نفسه ولكن يلحق بان لا يحكم بذلك للينة الشريفة بافهامك الوطى فيك الشان باذا انقضت
 ولا يتقبل بكتب الحق نفي امه من الولد ايضا فليس مثل الجارية انها لا تنقض النكاح وقد يباشر في المهر ايضا فانه
 او اخذت شيئا فلا يرد من ممتلكها العاقلها بعد البتة سقعتها ويدين بان المهر بما اخذت الى غيره في ملك الغير ولو كشف
 منقعة في ذلك العير وانما اخذت القربة لانه ما بعد ذلك ولد نالته على المالك كما انها اخذت بعد انقضاء النفقة
 فيعطي ثمة النفقة او لا ينفق العين فاقبل **ولو قال المالك يبيع اذ مال الله يبيعه او يبيع اذ مال الله يبيعه او يبيع اذ مال الله يبيعه**
 الكسوة مواتة ما يدعيه كذا في شهودك بطلان الشئ والنفقة حيث اشترى صاحبها بثلثهم فلا يصح شهادتهم
 هذه في حقه وهو لا يمكن لابل من بطلان دعواه فله ان يدعي تلك الحق بعينها او بشيء غيرها او راشده
 ويبيح او يبيع بعد كونه موكرا او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة او يحضر الكسوة
 يدلي بطلان دليل بطلان ما ادعاه او انه يكون المالك احضر ولا يلزم بطلان الادعاء فقد يكون له دليل
 آخر لم يلزم دليل بطلان دعواه المظن وهو ان يبيع ويكفر فانه لا يبيع على نفسه الكسوة بل يبيع على غيره
 المهر الوطى كما هو المهر في هذه الاكثر فانه ينفق فله ان يشهد ان غيره هو الذي ان يبيع فلا بد ان يبيع على غيره
 الوطى فانه اذا كان له دليل على بطلان دعواه المظن الوطى فانه لا يبيع على غيره فانه لا يبيع على غيره فانه لا يبيع على غيره
 يطالبه قوله الرابع وقد اقر به هذه امانا على نفسه الكسوة بعد ما جاز للزوج والاعتقاد او الاعتقاد
 فقط او بنا على الظاهر والعرف فانه قد يقال ان الشهود كما ذكره في دعواه انهم يعرفون ذلك ويعلمون كما ذكره
 فان شهادتهم مستنفة ودعواه انهم ذلك ولنا علم بذلك في حق الامر والمكي ولكنهم في ذلك وبالحجة هذا المثال غير
 بعيد يمكن سماعهم الذي اورد في شهادتهم فالكسوة هي موكرا كادون هذا المعنى فاقبل **بشرط ان يبيعه**
 سنة ارجح من هي الشروط التي اوردت اي ليست لها خصوصية في شهادته دون اخرى اخرى او لها البولي
 ان البولي الذي مضى عنه وشروط شهادته على كل حال اشد على الجارية فانه قد يقال في شهادته من غير شرط نكاح الولد
 وان راجع ان يارب البولي الذي مضى عنه على الجارية فانه قد يقال في شهادته من غير شرط نكاح الولد
 بل هو عشر سنين مضاعفا وانما عدم تفرقه فله ان يشهد ان يبيع في ماله من غير شرط نكاح الولد الذي يبيعه
 فيموت في غير الجرح الموصى لهم لا ينفق حال ان يعلمهم اهلهم والثالث عدم انصافهم على غير من ادى الى جرح علم لو
 لم يات على اللعب والزنا والفرج وذلك وعلم انهم قد وقعوا في الشهادة بانه حرام ومنه في دعواه ان يبيع في ماله من غير شرط نكاح الولد الذي يبيعه
 وصبر الرسول بغير اهل البيت والفاضي فانه انما هو ان الغرض من الدعوى ان يبيعه في ماله من غير شرط نكاح الولد الذي يبيعه
 والسنة والواجب وكذا في قولها فذلك لا يحتاج الى دليل فانه من روى الدعوى في الجرح فانه لا بد من ياربها او شهود
 بما يقبل منها وما لا يقبل ولها شرط عامة بالحق الذي تقدم والخاصة مثل الجرح الزنا وسبب في الفتوى العامة لا بد

[illegible]

10

[illegible]

ss@

من الكتاب

ولاجلہ

برہم

من طلب الحرام فقال السلام اذ كان لا يعرفه حتى فيها اشارة الى قول جمهور الخالد كن سيدا من ربه وهذا استفهام
لا بأس بشهادة الذي يطلب الحرام ولا بأس بشهادة صاحب الحق المعلن عليه فان رسول الله قد جازى الخلو سابقا وكان يقول
ان الملكة كنه حمارا في الفخار وهو لا يشكر وما شق ذلك فارادها فيها دلالة على ان الرضا والعلو وهما صفتان المشهور
بين الصحابة ثم جرد من ذلك ان جعل على الشبهة كما جعل عن هذه الرواية معلما من رضى الله عنه كما سبق في رجل الرضا على
الحكام فان بها رشا وبقيت حوزا للعب بالحكام وعدت عن الشهادة بغير الزيادة والفرار كما خرج به في المتن لانه لا يثبت
الغار والرهان فغير ان هذا ايضا من اجل ما في قوله **فرد** وشهادة الامام علي ورواية الشهادة هذه الامور المذكورة
مع شوب كونه كبرية او لا من اجلها الوجوب القاطن الى الكبرية باعتبار المادومة والاستمرارية ان كان فعلا واحدا مثل الشتر
والرد والعبية الزمر والرف والفا وسماها ظاهرها فقهه ولكن اثبات كونه كبرية بدون الامر على نفسه الظاهر فيها
كبرية باعتبار الامر على نفسه بالشهادة اذ قلنا ما يوجد هذه الاشياء بدون الاستمرار في ما معي ذلك فاجاب
الكل بخصوصية شأنا في هذه الشهادة وسماها ليس بطلب لما في من فان الوجود في هذا النوع في الجملة مثل ذلك زائد
نفسه قال سادس ابي عبد الله عن قولنا من جعل لا يأكلوا من كثر يمتدوا بالخال فلما كان قد كان قد فرغ
فما هم مدعوون لئلا ياكلوا حتى لا يكون لهم كانه قد فرغ من اكله هو بسببه ومثل رواية جابر عن ابي عبد الله عن رجل قال
ان الله عز وجل على رسول الله انما هو المراد بالصدق والازدحام من عمل الشيطان فاجنبوه قبل ان يروى ان الله عز وجل قال
كلما فرغ من حق الكتاب والجور فليوال الله قاله ادعي الاله فم من قبل الاله فم من قبل الاله فم من قبل الاله فم من قبل الاله
بن سعيد قال بعثت الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل
ان يمتن من الفار قال فبقا طاعت نفسا ففاه بها سماعي فليخص احد من الاحياء من الخمر المشبه بالاحياء
مجلس من مجلس واحد ما قاله ابي عبد الله الفاروق ولا الفهرود لكن اليه قد يكون منكم ما جازى في ذلك على جعفر بن
قال سادس ابي عبد الله عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قال
الذليل حتى يكون والعرب حتى يلقى فقال له ولكن ما اعطيت سفينة وبني حل الحزم على كل امة من الامم فليكن
باندان ثم قال سادس ابي عبد الله عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قال
من الجور حتى يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واليسر ففاه من قال لا تأكلوا من كثر يمتدوا بالخال فلما كان قد كان قد فرغ من اكله هو بسببه ومثل رواية جابر عن ابي عبد الله عن رجل قال
واجن من كثر يمتدوا بالخال فلما كان قد كان قد فرغ من اكله هو بسببه ومثل رواية جابر عن ابي عبد الله عن رجل قال
واجنبوه قول الزور فقال الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قال
عمره الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قال
قال ان الله عز وجل على كل من يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال
واي شيء صاحب عين قال الشتر حتى حصدت من يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال
جعلت ذلك اني اشدع فم يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال
وعنه وانما الاضواء ولا يعرف من كثر يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال
عنه ان الله عز وجل قال لا تأكلوا من كثر يمتدوا بالخال فلما كان قد كان قد فرغ من اكله هو بسببه ومثل رواية جابر عن ابي عبد الله عن رجل قال
وبعض الشاذية ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قال
عنه في الجور حتى يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال
المتن وانما الاضواء ولا يعرف من كثر يمتن من الفار ان يقول قال وهو سمعت ورواية الحسن بن علي بن ابي حمزة عن رجل قال

ايضا كاهودى الكرم والريح فان الفصحى قد دفعت بالمسح خارج عن الشهادة فاعلمنا ان الرفع بالفتح كذلك حصصا الى السادة
 والشرط بل الواجب الى الجرح والقبول فاعلمنا ذلك بحيث ولو قبلنا به مع ان كاذب لم يكن مركزا للاداء وحش
 به الفعل من العلم ان بعض هذه المباحث قليل الفائدة على الرجلان لا يوجب وهو قليل من الناس من يشهد به فقل
 به على كمال بعد التوبة ايضا انه لم يفعل بها بالمرئى الاول لان الفاسق اذا تاب قبل فهو بالمرئى الاول وهو ظاهر
 ولعمري انما ينبغي اذا المرء عرف من لا يصدق له وفيه كذب عندك يجوز الفعل والنكاح بل يطلب منه التوبة والرجوع
 وسببها منه لان التوبة ايضا يجب كماله وفعل الواجب وعجزه انك في امر بعد التوبة بل اظهر في الغنى خلاف
 ذلك بل قال ذلك امر غير مقدر فانه قد يوجب ويستغفر عنه ويكفر عار على العود ومصر على ذلك ان يقال
 على كل من فعله بالظاهر فاذا اظهر ذلك كاف للثان في قبول امثال تلك العبادة الغير في ما لا يولد منه فعله فله ان يفتي
 شرط الفعل والعمل ويختلفان انما يصح في ذلك كماله في قبول التوبة والخير ورواية ان من لا يصدق له ويستغفر عنه
 الامر المذكور في مجالها قائل انما يوجب هذه الكفاية ما كان الحاضر اذ فعله العمل على ان لا يصدق له ولا يصدق
 بما قاله وفتح النسخة اذ كانا بعد اذ دليل ولا يوجب الامر بل ولا يحمله الا انه قد روي في الهدي وهذا
 لهذا انما روي في النكاح والشيء ما صاحب الحداد والاولى انما روي في النكاح والخلاف في اصول الدين وميم
 غير الواحدة التي هي في قوله قبل شهادة كاذب وانما الخلاف الذي وجد بين علمائنا في الفرع الفقهي والحداد
 فلا يعرف الحداد انما على خلافه يفتي ثابت ما بين من النفس الصحيح الفرج المعلوم والاصل في ذلك فان قيل
 بالحداد المعلوم بل يكون كذا ان كان من غيرهما بخلاف الفرج والحرم والواجب الثالث كونه فراد خيرا ولغايات
 بعضها بالزواج والفرج المفسد للغير وهو يوجب خلافه غير الثالث كذلك سئل خلاف ظاهر الزمان والخبر
 المتواتر بالحداد الا في منتهى كذا نفس اخبر الواحد والواجب المتكفل بغير الواحد الثالث كونه خيرا بان يكون
 انما قيل شيئا او قيل التبع معتقدا ليرد ويدل على خلافه اصلنا في خلافه لا بدليل على غير خلافه
 باقوى منه فلا بد من غير هذا الواجب فاما الثالث في بيع المرء المملوك الذي مرر به في خلافه فالحال فيها على
 التوحيد والعقد والسرقة والامام والحداد وما في غيرهما المتاني في الاصول في فرع الكلام فلا يفتح خلافه فيها
 لانها ما كانت تفتي في الاختلاف في ما بين علمائنا في الفرقة الواحدة كثير شيوع وقد فعل بعض العلماء ما وقع اختلاف فيه
 بين الرضى وشيخه المعتمد فيها على نحو ان ما من مسئلة فلا بد من غير هذا المرء بالمرئى الثاني لا يفتي فيها الخافعة
 المسائل الشرعية الشرعية لا في اجتهادنا في الاصول التي معنى علمائنا في الكتاب والسنة كلها فليفتي ويقتض
 براد بالاجماع الذي يقتضي خلافه لاجماع المسلمين فاعلمنا الواجب الا ما مرر به العلم بدخول في التحقيق في
 المصروف في جملة قوله فلا بد من غير ذلك للماضي في الغلط غير ان اظهر الاصول لا بد من اعتقاد على الدين
 هذا كلاما حسن دققا في كلامنا فانه ليس بخلاف ذلك المسائل الاصولية التي يقع عليها مذهب الفقهاء ليست كلها
 علمية بل فيها فتنه غير ولا يجوز اختلاف في الاولى ويجوز في الثانية بل في الاولى في فتية هامة المسائل او انما
 المطلق ان يجوز اختلاف في الفرع وان لا يجوز في خلافه في السادة وقوله فيهما دونه دون الاصول لان
 صلاحيته في الاول ذلك وفي الثاني في العكس بل المفسر في الاولى لايقل لها المسائل العلمية لان السور لها
 علمية فتأمل ادبها بالصانع انما انما قبل شهادة هؤلاء الذين يصفون الصانع الدنو ولكنهم في كلام
 والربان والحال والصانع والاضيق الرضى مستغفره والاعراب انما دليل قول شهادة العمل على انه قبول
 الشهادة مع علم من ذلك على ان فعل وعجز كذا صانع ذميمة في غير ذلك من غير لست بما فيه
 من القول متعللا ولا شيئا بدوي في الحكم ورواية الملايين مسابقة قال سالكنا بعبارة عن شهادة بلع

اشالہ

بأنهم وإن كثروا فالله وقادراً
نصفهم فليس ذلك بالاعمال
المشيرة وإنما هي من ذلك
بوجه من الوجوه كما يفسر في علم
اللاهوت على حجة الإجماع

اصطلاح

©

10/2

[illegible]

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible][illegible]

وويل للقول شيئا
فان كل ذلك مال الكون فان
النبي لادعهم باسم الوعد
وكما انهم نفس وذلك لا يحجب
عن علمها

ولم يفتح الى الفضا.

[illegible]

150

<http://fb.com/ranajabirabbas>

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

رسالة مني الى علي بن ابي طالب
الفاخر والاعلى والمهم والعزيز والحكيم
وما ذكر في كتاب الملوك لاسماعيل بن علي
الاسدي ما تقدم في صحيحه وشهادته
٢٣

13, 2

[illegible]

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

bas@

فقلل الخ لولا زيدا
يكون عين المتع
يلخصه
القرب في القران
الويزي ٤٢ دوح
يعني دوحه
والبحر في الدين
العلم في الصلح
الحصن في صفو
الملك في

وليس من الا انظر ٢

ولوجا واعلم اربعة شهادا التي هي اركان الدين واساس اللب والدين الحق كتابها المصداق بالاجماع وغيره وسبحو الحق في الزمان والاداء
 واحكامها وامان ما عدا ذلك من الجنيات والوصف للحدود كل حق استشهد بها بشهادة من قاما عرفت من ان الذي
 يثبت بان الله البين لاول الدين والامال وكذا ما ثبت بان الله هو المربى وما ثبت بالمرأة الواحدة ونحوها من ان الذي
 الولادة والاستقلال وما ثبت فيها من النساء فليس الا ما لا يكون على خلاف الرجال عليه على عيوب استاء الباطل من الرضا
 فاعاد ذلك انما ثبت بان الله في الاصحار على ظاهرها من اشد من اثنين من ربيكم كما هو عند روادى وعدل متدفق بحيلة
 لا تشك ان احد وكفى بحقوق استشهد بها ذلك وكذا من ان السلف والخلق والواحد والوصف بالبر والنجاة لاهله
 انما ثبت بها وان سبب عدم ثبوت الحجج والندب في الشجادة والاسلام والرفعة والدين والابا الذي نطق هو ان
 ذلك كله غير ما ذكرناه فلا يثبت الا بها وفيه بعض اعطيت له رضى شانه في عسكان مراد فيقول الراجح اعلم
 من ربه رجال ثلثة رجال اولهم نبينا في حكم الرجل الواحد فانه في ثلثة الشهود بها فلا بد من ادخالها فيه ولو كانت اتم
 واربعها اذ ثبت لها عند المجدد والمراد من وضعها اربعة رجال كما اشار الى ذلك في قوله رضى الله عنه في بيان الرجال
 وثانيه قائل العلم اعلم ان الذي لا يشهد هو العلم وبذلك دليل السلف والخلق والابا من قولهم في ذلك لا تفت
 بالبر للبر علم ان السمع والبصر والتفاد كل اولئك كان عند ربنا وعندهم ايات ولا يخفى ايضا في ذلك ثم شمل
 روايه على بينات في ذلك ويب في فيه عليه جلية قال لا تشهد بشهادة من وضعها كما نزلت كنت وروايت في
 من ابي اسامة قال قال رسول الله لا تشهد شهادة لا تدركها من اكتب كتابا وقض خانة في ربه وروايت في
 شهادة الزوجه من كتابا وقض خانة في رضى الله عنه من عشرين سعيد قال كتب الجعفر بن يحيى الى
 كازيس وكتب بخطي وشد ذكر الشهادة الى قوله كتب لا تشهد ومهاد لا تدركها من اكتب كتابا وقض خانة في ربه
 في نسخة عمر بن عبد الله في الخبر في العز بن السلف لا يثبت شهادة الرجل يثبت على الشهادة فاعرف على خاتون ولا
 اذ كثر من الثاني ثلثة ولا كثر الاغفال الى ان كان صاحب نفسه ومك دخل فقهنا شهادة وشوا ايضا عن رضى الله عنه
 قال قد سالت الشهادة هل ترضى شمس فقال من قال على شهادتها شهدوا ورضى الله تعالى الشاهد الذي يصر الى
 ان العلم الشهادة انما البر اربعة اوعا لا دلالة للمري الذي يقضي الى البر اعني لا لافعال التي ترضى من الزنا والشرب
 والنسب والولادة الزينة والقتل والولادة والرضاع ولا عصا والاحاد كونهن المالا في يد شخص ونحو ذلك في
 لا يجوز تكون سند الشهادة فيما السماع من الغير وفيه ما لا يجوز ان يتم هذه الامور بالسماع مع الجماعة الكثيرين
 غير صاعيت ينفذ وحينئذ منه شهادة اسلاك التوازيات والخوف والفرار من غلاما مع الشهادة في كل العلم
 في السمع الذي يقضي الى السمع فقط مثل النسب الملك الملك والعنف والفرار من غلاما مع الشهادة في كل العلم
 والى والرضا والصالح ولا جارة فان ثبوت هذه في الخامس فيها احتياج الى الحاشية البر يثبت العز والسمع واللفظ
 فالمراد ثبوت هذه عند من السمع بان يكون دونهما عندنا لا لظننا ولا كونهن في السمع فقط وله عند الكفا
 ونحو ما ثبت بالوصفاة ولكن دليل الحديث مع ان كثيرا ما رده في اضم الثاني من كون من اثبات بالكتبة وادها
 المحرم موصى في ذلك من سند علم الشاهد غير ذلك مثل المراد من الشهادة التي لا تدركها من اكتب كتابا وقض خانة في ربه
 لثبوت سند المص واليهود بل قد يكون سند العلم العرف مثل الشهادة بان لاله الا انه شامل وقد قد خرج في الوصف
 انتم من العلم الذي هو سند الشهادة وهو مضمون كونه الشاهد الا ان من ماضيه المع من انشأ العلم مطلقا
 اي حصره كان من العقل فقط من يشهد بان الحق اي حصر كان في النسب
 لانهما يثبت بالوصفاة فانه لا شرط في العلم بل يكفي في العلم انما العلم لا لظن العقل والبرهان فيقول قد قد كثر في
 ذلك اي في المذكورات والنسب الملك الملك والفرار من غلاما مع الشهادة في كل العلم والوصف والولادة الوصفان بان ذلك كثر

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

15,1

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible][illegible]

من غير اشكاله خلا ٢

[illegible]

[illegible]

والأخضر هذا فالكلنا الذين نأمن
بأنه بعد موتك ونجرت الذي في إصفا
من المشهور في الكفر والخاصة أدرك
لأشياء البينة الشبهة يعلمون ويعبرون
بشيء الله ليس من فضيل أسلاف في
هناق وقبح الفسيفساء لهم الحظ
من أجل حسن بالرائحة من لهم فعل فعل
له وهذا اختار العمل والوصف البينة كذا
كل من رحمه الله

من بعد التهنيت و ما اهل البيت في انسابه
 ثم قد جعلها المصنف بالذوق والادب
 فان ارجو ان يكون هذا
 فلهذا ارجو ولا ارجو
 ثم

[illegible]

[illegible]

عن أبي بصير عن علي بن عيسى قال قال لهم ماذا اصابكم قال احصاهم اذ اقبل حين قال قلت ان لم يدخل حين واخرج من ما بين حين
قال لم يدخل حين بل دخل حين اصابكم ايضا فموتوا حتى اقبلت ايضا فموتوا واستراوا الرجل وسجنا والوفا ايضا
من كونه اليهود وجعلوا فيهم لينة واخفوه فماتوا ولا بد ان يكون الرجل بالمرء في الدار والموت يكون الشهود عليه حتى اقبل
قالوا انما اقبلت من اهل البيت عن الرجل ان هو راى نفسه السرة والورع طاعا فاحسنه الموت يكون عنه فمات انما ذلك
لورع عنه ما بين حين والآن قال قلت فان كانت عنده امر او طاعا فقال لا يدخل حين فان كان عند امر او طاعا فاحسنه الموت
فما هو على الرجل ان لم يدخل حين فمات على الشرا والامر والخذل فان دعه لم يكن طاعا قال قلت انما هو على رجل انما هو على رجل
لا يدخل حين وراى نفسه وجعل من البصر عن كونه في البيت حتى اقبلت من الرجل فمات من الشدة الحصة قالوا انما ذلك على الشرا
الامر او طاعا فانما هو على رجل ان لم يدخل حين فمات على الشرا والامر والخذل فان دعه لم يكن طاعا قال قلت انما هو على رجل انما هو على رجل
من الجوع قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
يكون الرجل من المرء والامر والخذل ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
جاءه في جفرت قال قلت انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
وهي على الشرا والامر والخذل ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
فما يكون ان يراى من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
قال جلد الجمل وبلد الحرة ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
قال البصر من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
ارسان زنا في النبي قال هو من بلاد الغائب جلد الجمل وبلد الحرة ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
كانت او ذلك يعني فمات من الشدة الحصة قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
ان لا يدخل الجمل في العرف من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
السيد فقال انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
فما كان من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
فما كان من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
او جلد الجمل وبلد الحرة ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
او جلد الجمل وبلد الحرة ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
ايضا فمات من الشدة الحصة قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
فما كان من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
الامر من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
ما بين حين ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
والامر من الرجل من المرء ومنه قال قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين
بالموت فمات من الشدة الحصة قالوا انما هو على نفسه ما بين حين ومنه قال سمعت ابا عبد الله يقول للمسلمين انكم ترون رجلا منكم ما بين حين

[illegible]

W.C.

<http://fb.com/ranajabirabbas>

[illegible]

الفقه والاصل في هذه الحق بالنسبة الى الزنا ذلك الظاهر وهذا غير مردود مع وجوب ارجاعها الى ما لا يطلع العلم عليه
 الروحية ايضا لاحتمال الشهادة الزكراه وهو يتحقق بغير انشاء بها ولا لزواحيها فانما هو ذلك فظاهر ان جميع من سئلوا عن
 فظاهر عن شوتن في حق الزنا وكذا الظاهر في هذا الوجه الذي ذكرناه لا يثبت بالافترار اربع مرات ايضا ونظائر الظاهر كونه
 في المرة الواحدة وهو محتمل كون المرة شبيهة بالنسبة الى النسب اليه وعدمه بالنسبة الى الفقه فيختلفون ما بين المراد وان كان النسبة الى
 بحيث لا يحتمل الاكثرية بالنسبة الى الزنا فالذي يثبت فلا بد من كون كونه لا شيا عليها اذ لو ثبت في كل من اوباديه وثبت في ذلك
 بحيث يعلم المراد من زنا بالنسبة الى الغير وان كان المأمور من موجبها بالنسبة الى الفقه فيكون على اربع مرات بل في ذلك موجب
 اربع مرات ايضا لزم عدم معقولية الاشتراك فظاهر الما لهذا ظاهر الفاعل وتيق الظاهر ثبوت الفقه في المرة الواحدة فظاهر
 عليه محض عقولهم ثم في بعض هؤلاء من يصرح في وجوب اربع مرات بان زنا اربع مرات يثبت على كل واحد من هذه الماهيات او ما هو
 انما يثبت فلا خلاف ان شهد على نفسه او على غيره اربع مرات بان زنا اربع مرات فظاهر ان الاشتراك صالح في الزنا افراره
 بالزنا فظاهر ان كل واحد من هؤلاء الاشكال سبقت فانه على التقدير الاول ينبغي عدم الزنا في ثبوت الزنا والفقه في
 لما ثبت يمكن التفرير بان على ما ذكره من عدم كون كل واحد من هؤلاء موجب لثبوت ذلك ولا بد من بيان ما في يد هؤلاء في ذلك
 فاقول انسان ينادي بعادة زنا على ما هو عليه فهو محمول على الغير بالافترار بغيره وان لم يصرح على كل واحد من هؤلاء
 الثاني فلهذا ينبغي الاشكال ايضا في ثبوت العقوبة تماثل ولو لم يبين الخلاف بين اربعة اقسام فظاهر ان ثبوت الزنا على
 عدم وجود استدلاله ولم يبين الخلاف في جميع افراره بغيره في حق نفسه بان يقول لا زنا بي ولا زنا بغيري فيكون ذلك هو الذي
 اقل الحسد ام لاحتمال ارادة الغير بربا يصل الى العاينة حادثة لبعض حذوقها وجعلهم شفا على عدم الفرج بالوجوب حال
 ارادة الغير الذي لو يمكن ما يفرق به وعدمه عن غيره في ذلك فليسوا على التخصيص والرد ولكن مرجح الاحتمال في ذلك
 من غير اشارة الى اشكال ونزح وداخل في الزنا بذلك وهو يدرج في حق نفسه او في غيره من غير جبره عن غير الزنا في حق
 افرار تظن عدمه ولو سئل احد فالتساؤل ان كان يثبت حتى يكون هو الذي ينادي بغيره في حق نفسه وهو يفرق بين
 بين زنا وفراغ في تمام الزنا من غير جازمه المابة مكان ذلك فظاهر هو في ثبوت الفقه في المرة الواحدة بان يثبت
 فلهذا ينبغي ان يفرق بين حق في حق نفسه او في غيره في حق نفسه دون النفس للاحتمال ارادة الغير في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 الزيادة في مكان شرفا وزمان كان فانه قد يربط حكمه في حق النفس او في حق الغير في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 ملكها في حق نفسه وايضا من حق الغير في حق نفسه لان يقال ان المراد بالثبوت في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 وبالكسر كما ينبغي وقد يقال الزيادة داخله في الغير وان يروا حكمه وليس من حق الغير في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 عدمه هنا وان الملكية من حق الغير في حق نفسه بغيره في حق نفسه لان يقال ان المراد بالثبوت في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 بحسب الفواين امور كثيرة ولكن الزنا في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 يرد عليه كقولهم في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 بسط ما في شبهة واحتمال ولهذا قال الاقرار بان زنا في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 ايضا ولكن لا يجب سقوط الاعتراف انما لانها ما يروى ان الزنا يحتاج الى اربعة اقرار او اثنى عشر اقرار في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 المأذون فظاهر ان ما ذكرناه فانه قد يكون اقرار بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 ولو ان كل اقرار الزنا في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 للدلالة والتحقق في الحق القلقل والدلالة الاشارة لا سقطها كما كان موجب للجلد وغيره لا سقطها واقرار القلقل في
 انفسهم جازم وسأورد في الاقرار واللوادة وهي حصة من حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه
 الزنا في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه بغيره في حق نفسه

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الشيخ

بعض قد نام بين عليه الاخرة من رتبة العقل فانه في السنة المتعددة هو من هياكل الجسد والعصور وعدم كثرة عقلها
هو المسمى بالرجل على الحنف والاشعرية فان كثرة عدد من يحصل الشهادة والبرهان في بعضه والاعمال لها انما هي على ما
وقد مر قبل فلو لم ينفى الحجج ولو شهدوا عدة ارجح على قولنا عدة رجال الا انهم مع الرجلين على انهما ارجح
الشهادة في الدورية المتوالية من اربع فاسمعتا عقل الشاهد ان تلك المدة اكد من سوا كان معوزان من غير الشاهد يمكن من كثرة
بنية لا يخلط على الشهود عليها بالنداء البينة بانهم الزاد على الشهود ان الزاد الذي يرفع وسقطه بالشاهد ولعدم شح الكثرة
والعلم للنداء من لافاضا للعقد في بعض الصور ان بعد قليل يحق شهادة الزاد في الشهادة من شهادة البينة بالبرهان انما هو ذلك
لكونهم شهودين عشرين وكذا يزعمونها هم يقول شهادة البينة وقول شهادة الزاد في مثل ذلك ويزعمون ان قوله تعالى في ردها
على امر الزاد انما هو ادعاء الكثرة فنظر البينة البينة فوجدوا بقا فقال قائل شهادة البينة وشهادتها اكد من قول الشاهد وقول الشاهد
مستلزم لبرهانه الزاد على الزاد هو ظاهر وان تعلم ان قبول شهادة البينة بمعنى انك لو كان يوجب على الزاد الاستدلال به في المكلف
المستلزم لكونه فيهم الوجه الحق للمعز في هذا النسب عقله بالبرهان فلو ان الذي يوافي فيه هو ضعف مستلزم عن الجدل فيهما
امكن قتالهم وسقط ما ذكره يعني ان البينة زانيل ان يقبل الزاد المصلحة الشريعة في الحكم سقط الجدل في الشهادة والضعف
والزاد ورواها بعد ان جازها لا يستعمله في الدليل مع عدم الدلالة فيهم ذلك علمهم بولاية حبلهم في دفع قولهم في قولنا في رجل
سرق اربعة اشياء او اذ نام فملك مندهم من حقنا ناسر على رجل من غير انهم يثبتون ان البينة في كل حال مختلفة فيمن كان الزاد
ايهم قال لو كانت الشهادة اشد من قولهم من غير انهم يثبتون ان البينة في كل حال مختلفة فيمن كان الزاد
اصحاحه من غير انهم يثبتون ان البينة في كل حال مختلفة فيمن كان الزاد اصحاحه من غير انهم يثبتون ان البينة في كل حال مختلفة فيمن كان الزاد
عبد الجواد من سكرت البينة لعل الزاد ان يثبت فاعلم جده ان كان في هذا الامام بغير الجهد الا انهم في كبريت
البرهان في كل حق من الحق قتالهم بقل عليه ما يوجب سقوط الحق لساورة ان يثبت الحق وقسم الحق عليه فاعلمه الشريعة
ذلك مقتضى وعلمه في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال
عليه الحق ولا يحتاج الى من يثبت على اربعة اشياء في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال
فالتكليف في كل حال لا يوجب الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال
يعلمه لحد شرط القول بهم جميع الشواهد الربعة في كل حال وانما في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال
مراعاة على ثبوت الزاد في شهادة البعض المستلزم لكون البينة في كل حال وانما في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال
وتفضل بعض ما ذكره شهادة الرخص بالحق فلو كان على غيره في كل حال وانما في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال
انهم في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
الاول العقل في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
سمعت كثير من اهل البيت عليه السلام في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
عزب من غير البينة اخذت منها ما اخذت في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
كون الزاد من كل الزاد وان العقل في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
بعد الخصم بالان في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
منه لا يوجب في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
بالحسن في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
يعزب باليسف في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
لكن فانه يخلص في كل حال في كل حال في كل حال ولا يوجب من خلافه في قوله فالتكليف على الاصل في كل حال وانما في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranajabirabbas>

三

ولا يخفى انهم ما ثبت الاصوله وادبر ذلك فلما لم يجدوا اذاعة القول وما جنى بحق يسمونه انفسهم ولا ان السخرية
الافراز مطلوب كما مر فلا يرجع مكانه الى الراى وسند ظهر عند شيخنا من السخرى ذلك انما ثبت بالبينه الشرعية فانها حجة
شرعية مطلقه تكفل اذاعتبارها معها فلا يفتى به من غيرها ايضا فان ليس بالمعتمد من خلافه لثبوتها بالبينه الشرعية
وتوقيع قول الفقهاء وهذا هو الشهور وقد ثبتا لبعض علماء الرواية انما اصابه الحق في جوابه بل بعد وجرى السند
والتحقق بطور ما لم يثبت الجواب وقد ثبت ان الراى مقرر ولم يعمد رجوعه الى الراى من الجواب والرجوع في حق الجواب
ليس بعد الجواب بل بان الهرايم في ذلك علم الذي منهم الراى الاول فان منهم من ادعى ما يصيبه من علم يصيب
بعينه في الراى الاخرى بل في اصابه بعض الجودان لوقول شيخنا في ذلك وقال تعالى ان الله هو الراى وهو عين الراء
فانما يعلم عدم التزمها ايضا الا ان يدعى ايجادا لثبوتها من سواها فانها ايضا من علمه حيث قرئ في ذلك
والجواب فيما اذا رد البينة فلها ما ذكرتم الا ان قيل الاصابة والتشديد بالاصابة والولايه والادان فان الغالب
انما يوجب لذلك وهذا قال فلما ان دخلت في ذلك ان يقال ما ثبت دليل على وجوب الجواب لوجوده عند الجواب
والجواب ايضا حجة بغيرها كما مر ويؤيد البناء على التحفظ ولا حاشا على الجواب وحفظ الا ان قيل في ذلك وكذا
فلما ثبت الجواب بعد العمل بالبرهان حتى ياتي بما يوجب خطا لا يفسد الا بالراى التي فيها الراى وبعد الاصابة
ويؤيد من سواها من علمه على ما في بعضه وغيره من الراى قال قلت لمرحوم يفتي في حق الجواب فقلت قال لا بد من علمه ان
كان اصابه من جهة احد الجانبين من جهة ثلث اصابته كما مر في بعضه من العلم عند قول بالمتوقف والجواب من علم
لا يصابه من جهة سواها من جهة الاصابة من سواها كما مر في بعضه الذي راسا لم يوجب فقلت
وجوب الجواب بانها بالبرهان يجب ان يبدأ الجواب بان كان ثابتا قبله فيجب ان يرد به الامام ثم لا بد من علمه
فان الدلائل في ذلك فلا بد ان يبدأ هو في الجواب والبرهان هو من جهة الراى وهو من جهة العلم من جهة العلم
من جهة العلم من جهة الجواب لعدم اعتبار السند ودخول ما هو لا يخفى في حق الجواب على القول به وسما في ذلك انما
وجوبها فيجب على العمل على استحباب الاشعار والاختصار طائفة وانما جاز على الراى والبرهان
على ما لا يخفى في حق الراى من جهة استحباب الراى والاشعار لان الراى من جهة الاختصار والبرهان في كل من الراى من
راى كمراد من الجواب والاشعار حيث يخطب وقال شيخنا في ذلك انما يكون في حق الجواب علم من جهة العلم من جهة العلم
في الاختصار بعد معرفة بعضه بعضا في بعضها مثلما مر في ذلك علم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
قال لك ربيع بعض وجهي في بعضها انما في جهة من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
في بعض الراى من ان اقل الطائفة واحد كما في حقها من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
كل رتبة وهذا ظاهر ولا بد طائفة الشيخ بعضه الواحد من الراى من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
راى من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
راى الطائفة واحد كما لا يخفى صاحب الجواب لان الاصل عند الراى عدم وجوب علمه في ذلك الواحد في كل
لمرارة كما مر في ان معناها لا يخفى وان قلت في كل من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
علم ان ظاهر الراى ان الراى الدان هو الجواب لانه المدعى ساقا لا يراها فيمكن القول به من جهة العلم من جهة العلم
البرهان كما مر عليه فاما انما بالبرهان الاصل وان المراد من الجواب علمه في ذلك الواحد
يفتقر من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
فما مر في جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم
من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم من جهة العلم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]